جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الاقتصارَ في العربيّة على أحدِ الوجهين الجائزين (دراسة نحويَّة صرفيَّة في ضوءِ ما اقتضته الصَّنعة)

الدكتور

عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العدد الثاني والعشرون
للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م
الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الملخص

الاقتصارُ في العربيَّة على أحدِ الوجهين الجائزينِ

(دراسة نحويَّة صرفيَّة في ضوء ما اقتضتْهُ الصَّنعةُ)

إنَّ العربيَّة لغةٌ مترعةٌ بالقضايا، وكلُّ قضيَّةٍ لها من الأهمِّيَّة والأبعاد ما يُميِّزها عن غيرها، وكان من مُهِمِّ القضايا التي وقفتُ عليها ما جعلتُه موضوعاً لهذا البحث ، وهو : الاقتصار في العربيَّة على أحد الوجهين الجائزين: دراسة نحويّة صرفيّة في ضوء ما اقتضته الصَّنعة .

وهذا الموضوع أشار إليه ابن جنِّي، وساق له من الأمثلة ما يُجلِّي صُورته، وذلك في بابين من كتابه (الخصائص)

الدكتور

عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي

Abstract

To be confined to Arabic on one side A grammatical study in the light of what) (was required by the workmanship

Arabic is a language that deals with issues, and every issue of importance and dimension that distinguishes it from others, and it was important issues that stood on what made him the subject of this research, which is: Arab exclusivity on one of the two facets: a grammatical grammatical study in light of what was required by the workmanship.

This topic was referred to by Ibn Jinni, and he gave him examples of what is reflected in his image, in two sections of his book (characteristics)

Dr.
Abdulaziz bin Ali bin Ahmed Al Ghamdi

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه والتَّابعين، أمَّا بعد:

فإنَّ العربيَّة لغةٌ مترعةٌ بالقضايا، وكلُّ قضيَّةٍ لها من الأهمِّيَّة والأبعاد ما يُميِّزها عن غيرها، وكان من مُهِمِّ القضايا التي وقفتُ عليها ما جعلتُه موضوعاً لهذا البحث، وهو: الاقتصار في العربيَّة على أحد الوجهين الجائزين: دراسة نحويّة صرفيّة في ضوء ما اقتضته الصَّنعة.

وهذا الموضوع أشار إليه ابن جنِّي، وساق له من الأمثلة ما يُجلِّي صُورته، وذلك في بابين من كتابه (الخصائص)[١] .

والاقتصارُ على نوعين:

الأوَّل: اقتصارٌ تقتضيه الصَّنعة، بأن تُوجب القاعدة أحد الجائزين، ومن أمثلته: الواو التي في نحو (أسْوَد) و(جَدْوَل)؛ فقد تقرَّر أنها عند التَّصغير يجوز فيها وجهان؛ أحدهما: القلب، فيُقال:(أُسَيِّد) و(جُدَيِّل)، والآخر: الإظهار، فيُقال: (أُسَيْوِد) و(جُدَيْوِل)، فإذا جيء إلى نحو (عَجُوز) و(مَقام) اقتُصر في واوهما على أوَّل الجائزين في (أسْوَد) و(جَدْوَل)- وهو القلب- فيُقال: (عُجَيِّز) و(مُقَيِّم) ، والقلبُ هو أقيس الجائزين كما سيأتي[٢].

قال ابن جنِّي: "وذلك أنَّ العُرْف والعادة إذا أُريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتَصَر عليه هو أقيسهما فيه؛ ألَا تراك تقول في تحقير (أسْوَد) و(جَدْوَل): (أُسَيِّد) و(جُدَيِّل)، وتُجيز من بعدُ الإظهار وأن تقول:

---

(١) الأوَّل: (باب في نقض العادة) ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤، والثَّاني: (باب في وجوب الجائز) ٣/٨٤.

(٢) ينظر الخصائص ٢/٢٢٣، ٢٢٤، ٣/٨٤، والمسألة الثانية والعشرون من هذا البحث.

(أُسَيْوِد) و(جُدَيْوِل)، فإذا صرتَ إلى باب (مَقام) و(عَجُوز) اقتصرتَ على الإعلال البتَّة فقلت: (مُقَيِّم) و(عُجَيِّز)، فأوجبتَ أقوى القياسين لا أضعفهما، وكذلك نظائره"[١].

والثَّاني: اقتصارٌ تعتزمه العرب، بأن تُوجب في كلامها أحد الجائزين والقياسُ يُبيح غيره[٢]،

ومن أمثلته: (أُثْن) –جمع (وَثَن) – فقد أوجبوا فيه همز الواو[٣]، ولم يأتِ فيه (وُثْن) بإظهارها [٤]، مع أنَّه يجوز الوجهان في القياس –كما يجوز: (وُجوه) و(أُجوه)، و(وُقِّتتْ) و(أُقِّتتْ)– ولكنَّ العرب اقتصرت فيه على الهمز[٥].

والأوَّل من هذين النّوعين هو المنوط بهذه الدراسة، وقد تتبَّعْتُ مسائله في مصنَّفات النَّحويِّين، واستخرجتُ ما أمكنني استخراجه منها، وكان عِدَّةُ ما وقفتُ عليه – بعد طُول استقراء – أربعاً وعشرين مسألةً، جلَّيتُ من خلالها معالم هذه الظَّاهرة، ووقفتُ على دواعيها، وخلاف النَّحويِّين فيها، وبيَّنتُ أثرها في درْء مخالفة القاعدة، وأشرتُ إلى ما خرج عن القياس من مسائلها، والمستوى الذي يكون عليه المقتَصَر من الوجهين الجائزين.

وأكثر ما يتأتَّى هذا النَّوع عند النَّحويِّين في حال انعدام الشَّرط؛ وذلك أنَّ اللفظ قد يُقيَّد جواز مجيئه على وجهين بشرط، فإن عُدم اقتُصر على أحدهما،

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٣، ٢٢٤، وينظر ٣/٨٤.

(٢) ينظر الخصائص ٣/٨٤، ٨٥.

(٣) وعليه قراءة عطاء بن أبي رباح وابن عبَّاس:"إنْ يدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلَّا أُثْناً".[النساء: ١١٧]. ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٨٨، والخصائص ٣/٨٥، والمحتسب ١/١٩٨.

(٤) جاء في الخصائص ٣/٨٥:"ولم يأتِ فيه التصحيح: وُثْن"، وخرج عن ذلك ما رُوي عن ابن عبَّاس؛ فقد قرأ:" إنْ يدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلَّا وُثْناً". ينظر المحتسب ١/١٩٨.

(٥) ينظر الخصائص ٣/٨٥.

ومن أمثلة ذلك: فتح الحاء وضمُّها في (حبَّ)؛ فجواز الوجهين مشروط باقتران هذا الفعل بغير (ذا)، نحو: (وحبَّ بها)[١]، فإن اقترن بـ(ذا) اقتُصر فيه على أوَّل الجائزين وهو الفتح، نحو (حَبَّذا زيد)[٢].

والمقتَصَر عليه من الجائزين يتعيَّن فيه الوجوب- كما في المثال- ولذا قال ابن جنِّي: (بابٌ في وجوب الجائز)[٣]، وهذا بيِّن.

ولعلَّ ممَّا تحسن الإشارة إليه أنَّ مصطلح الاقتصار قد يُستعمل في مسائل أخرى لا علاقة لها بهذا الموضوع، كالاقتصار على فاعل (ظننت)، والاقتصار على أحد المفعولين، والاقتصار على (قد) في نحو: (ما زرته إلا قد زارني)، والاقتصار على (أيُّها) في النداء، والاقتصار على ما سُمع، وغير ذلك ممّا هو خارجٌ عن إطار الجائزين.[٤]

وقد تكوَّنت هذه الدِّراسة من مقدِّمة، وتمهيدٍ، وفصلين، وخاتمةٍ، على النَّحو الآتي:

- **المقدِّمة.**
- **التمهيد:** وفيه ثلاثة عناصر:

١ـ مصطلح الاقتصار.

---

(١) في قول الشَّاعر:

فقلتُ اقتلوها عنكُمُ بمزاجِها وحَبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

بفتح الحاء وضمّها. ينظر المسألة الثالثة عشرة.

(٢) ينظر المسألة الثالثة عشرة.

(٣) الخصائص ٣/٨٤.

(٤) ينظر اللمع: ٥٢، واللباب للعكبري ١/٢٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣٩، وتوضيح المقاصد ٢/٣٧٦.

٢ـ مصطلح الجائزين.

٣ـ مصطلح الصَّنعة.

- **الفصل الأوَّل:** عرْض المسائل المقتَصَر فيها على أحد الجائزين.

- **الفصل الثَّاني:** الدِّراسة النَّظريَّة للمسائل المقتَصَر فيها على أحد الجائزين، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوَّل: دواعي الاقتصار على أحد الجائزين.

المبحث الثَّاني: أثر الاقتصار على أحد الجائزين في درْء المخالفة.

المبحث الثَّالث: الخروج عن القاعدة فيما اقتُصر عليه من الجائزين.

المبحث الرَّابع: الخلاف في أحد الجائزين، أو في المقتَصَر عليه منهما.

المبحث الخامس: مستوى المقتَصَر عليه من الجائزين.

- **الخاتمة.**

وختاماً أسأل الله -تعالى- أن يتقبَّل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله ربِّ العالمين.

التَّمهيد:

١ـ مصطلح الاقتصار:

قال الجوهريُّ: "وقصرتُ الشَّيء على كذا: إذا لم تتجاوز به إلى غيره"(١).

وقال أيضاً: "والاقتصار على الشَّيء: الاكتفاء به"(٢).

وهذان التَّعريفان يُكمِّلان بعضهما، ويرتبطان بموضوع هذا البحث؛ فالجائزان إذا اقتُصر على أحدهما اكتُفي به على سبيل الوجوب من غير مجاوزةٍ له.

٢ـ مصطلح الجائزين:

أَعْني بالجائزين: الوجهين اللذين يمكن أن يأتي عليهما اللفظ، مع تفاوتٍ بينهما في القُوَّة والضَّعف، والقِلَّة والكثرة، أو تساوٍ بينهما في عدم ترجيح أحدهما على الآخر.

٣ـ مصطلح الصَّنعة:

الصَّنعة مصطلحٌ يُرادُ به ما تقتضيه القاعدة النَّحويَّة والصَّرفيَّة، وقد وُضع قيْداً في عنوان هذا البحث ليخرج ما اعتزمته العرب من الجائزين والقياس يُبيح غيره، وهو النَّوع الثَّاني من الاقتصار.

---

(١) الصحاح (قصر) ٢/ ٧٩٤.

(٢) الصحاح (قصر) ٢/ ٧٩٥.

الفصل الأوَّل: عرْض المسائل المقتَصَر فيها على أحد الجائزين.

رتَّبتُ مسائل هذا الموضوع على أبواب الألفيَّة، وبيَّنتُ الجائزين في كلِّ مسألة، والمقتَصَر عليه منهما، وسبب الاقتصار إن وُجد، وأشرتُ بإيجازٍ لِما يردُ في كلٍّ منها من خلاف.

١ـ الاقتصار على الكسر في نصب نحو: (سنوات) و(أخوات).

إذا كان المفرد معتلَّ اللام وأُريد جمعُه بالألف والتاء فلا تخلو لامه من أن تُردَّ حال الجمع أوْ لا:

_ فإن كانت لامه لا تُردُّ حال الجمع، نحو: (ثُبة) و(ثُبات)، و(لُغة) و(لُغات) جاز في نصبه –عند هشام وثعلب– وجهان[١]:

أحدهما: أن يكون بالكسر، وهو الكثير[٢]، نحو﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[٣].

والآخر: أن يكون بالفتح، نحو قولهم: (سمعتُ لُغاتَهم)[٤].

وقد جاء بالوجهين قول الشاعر:

فلمَّا اجْتلاها بالإيامِ تحيَّزتْ ∴ ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكتئابُها[٥]

رُوي: (ثُباتاً) بفتح التَّاء[٦].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٨٤٢/٢، ٨٤٣، والتصريح ٢٧٠/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٨/١.

(٢) ينظر التصريح ٢٧١/١.

(٣) النساء: ٧١.

(٤) جاء في لسان العرب (لغا) ٢٥٢/١٥: "قال ثعلب: قال أبو عمرو لأبي خيرة: سمعتُ لُغاتِهم، فقال أبو خيرة: وسمعتُ لُغاتَهم".

(٥) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر ديوان الهذليين ٧٩/١، والمحتسب ١١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٥.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥.

_ وإن كانت لامه تُردُّ حال الجمع، نحو: (سنة) و(سنوات)، و(أُخت) و(أخوات) اقتُصر في نصبه على أوّل الجائزين في (ثُبة) و(ثُبات)، و(لُغة) و(لُغات) وهو الكسر[١].

وإنَّما جاز الفتح في نحو: (لُغات) و(ثُبات) لأنَّه أشبه المفرد، حيث لم يجْرِ على سَنَن الجموع في ردِّ الأشياء إلى أصولها[٢]، أو لأنَّ التَّاء فيه أشبهت التَّاء التي تُبدَل في الوقف هاءً[٣]، أو لأنَّ في ذلك جبراً لِما فاته من حذف لامه، كما أُعرب نحو(سِنين) بالحروف جبراً لِما فاته من حذف لامه[٤].

ويرى البصريُّون[٥] أنَّ ما جُمع بألفٍ وتاءٍ يُنصب بالكسر مطلقاً[٦]، وعُزي لأكثر الكوفيِّين[٧] أنَّه يجوز نصبه بالفتح مطلقاً، وعند أبي عليٍّ[٨] أنَّ نحو (سمعتُ لُغاتَهم) – بالفتح– مفرد رُدَّت لامه، وأصلُه: لُغَيَة، أو لُغَوَة، تحرَّك حرف العلَّة وانفتح ما قبله فقُلب ألفاً، فقيل: لُغاة، وإذا أُضيف قيل: لُغاتهم.

---

(١)ينظر ارتشاف الضرب ٨٤٢/٢، والتصريح ٢٧٠/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٨/١.

(٢) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٨/١.

(٣) ينظر التصريح ٢٧١/١.

(٤) ينظر التصريح ٢٧١/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٨/١.

(٥) ينظر الكتاب ١٨/١، والمقتضب ٣٣١/٣،

(٦) وخالفهم الأخفش، إذ يرى أنّ كسره كسر إعراب بناء لا إعراب. ينظر التصريح مع هامشه ٢٧٠/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٧/١.

(٧)ينظر ارتشاف الضرب ٨٤٢/٢، ٨٤٣، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٨/١.

(٨) شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١٩٦ – ١٩٨، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/١، والتصريح ٢٧٢/١.

٢ـ الاقتصار على جعْل الوصف خبراً مقدَّماً إذا طابق ما بعده في غير الإفراد.

إذا طابق الوصف ما بعده فلا تخلو المطابقة من أن تكون في الإفراد أو في التَّثنية أو في الجمع:

ـ فإن كانت المطابقة في الإفراد، نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟) جاز في الوصف وجهان[١]:

أحدهما: أن يكون مبتدأً، وما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر.

والآخر: أن يكون خبراً، والمرفوع مبتدأً مؤخَّراً.

وليس أحدُ الوجهين بأَولى من الآخَر؛ لأنَّه إن رُجِّح كون الوصف مبتدأً[٢] اعتُرض بأنَّ الأصل في الوصف الخبريَّة، وإن رُجِّح كون الوصف خبراً[٣] اعتُرض بأنَّ الأصل في المقدَّم الابتداءُ.

قال الأزهريُّ: "فإن رجَحَ الأوَّل بأنَّ الأصل في المقدَّم الابتداءُ عُورض بأنَّ الأصل في الوصف الخبريَّةُ، فلمَّا تعارض الأصلان تساقطا"[٤].

ـ وإن كانت المطابقة في التَّثنية أو في الجمع، نحو: (أقائمان الزَّيدان؟) و(أقائمون الزَّيدون؟) اقتُصر في الوصف على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو كونُ الوصف خبراً، والمرفوع مبتدأً مؤخَّراً[٥].

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/١، وتوضيح المقاصد ١٦٣/١، والتصريح ٥١٥/١.

(٢) وهو الوجه الأوَّل.

(٣) وهو الوجه الثَّاني.

(٤) التصريح /٥١٥.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/١، وتوضيح المقاصد ١٦٣/١، والتصريح ٥١٥/١.

وإنَّما لم يجُز في هاتين الحالتين أن يكون الوصف مبتدأً والمرفوعُ فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر لأنَّ العامل في الفاعل لا تتَّصل به علامة تثنية ولا جمع على الفصيح من لغات العرب، فإنْ جرى الكلام على غير الفصيح – وهو المعروف بلغة (أكلوني البراغيث) – جاز ذلك[١].

قال ابن مالك: "ولمَّا كان الوصف المذكور منزَّلاً منزلة الفعل لم يجُز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأنَّ ذلك كلَّه من خصائص الأسماء المحضة، ومَن قال مِن العرب: (يفعلان الزَّيدان)، و(يفعلون الزَّيدون) قال هنا: (أفاعلان الزَّيدان؟) و(أفاعلون الزَّيدون؟)، وكان الوصف مبتدأً، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّالخبر"[٢].

٣ـ الاقتصار على نصب المعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر.

إذا عُطف على اسم (إنَّ) فلا يخلو العطف من أن يكون قبل تمام الخبر أو بعده:

_ فإن كان العطف بعد تمام الخبر جاز في المعطوف وجهان[٣]:

أحدهما: النَّصب –عطفاً على اللفظ– وهو الظَّاهر[٤]، نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً).

والآخر: الرَّفع –عطفاً على المحلِّ[٥]– نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو).

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ١٤٤/٢، ١٤٥، والمقتضب ١١١/٤، والأصول في النحو ٢٤٠/١، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٧٥/١، ٣٧٦.

(٤) ينظر توضيح المقاصد ٢٠٨/١.

(٥) رفْعُ (عمرو) عطفاً على المحلّ هو المشهور، ويرى قوم أنه مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك. ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣٧٦/١.

ـ وإن كان العطف قبل تمام الخبر اقتُصر في المعطوف على أوَّل الجائزين في الحالة السَّابقة وهو النَّصب، نحو: (إنَّ زيداً وعمراً قائمان)، ولا يجوز الرَّفع عند البصريِّين[١]؛ لأنَّك إذا قلت: (إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان)كان (قائمان) معمولاً لـ(إنَّ) من حيث إنَّه خبر عن (زيداً)، ومعمولاً للابتداء من حيث إنَّه خبر عن (عمرو)، فلو قلنا إنَّه يجوز رفعه عطفاً على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسمٍ واحدٍ عاملان، وذلك محال[٢].

قال الجرجانيُّ: "فإذا قلت: (إنَّ إخوتَك وعمرٌو ظرفاءُ) احتجتَ إلى أن ترفع (الظُّرفاء) بكلِّ واحدٍ من (إنَّ) والابتداء؛ لأنَّه خبر (إخوتك) المنصوب بـ(إنَّ)، و(عمرو) المرفوع بالابتداء، وذاك أنَّ (إنَّ) إذا نصبَتْ (إخوتك) وجب أن يُرفع خبره، و(عمرو) إذا ارتفع بالابتداء وجب أن يرتفع خبره أيضاً بالابتداء على الحدِّ الذي عرفتَه في بابه، فإذا كان (الظُّرفاء) خبراً عن اسم (إنَّ) وعن المبتدأ الواقع بعده أفضى بك الحال إلى أن تُعمل فيه كلَّ واحدٍ من(إنَّ) والابتداء، ولا يعمل في اسمٍ واحدٍ عاملان"[٣].

وهذا الاعتلال لا يردُ على الكوفيِّين؛ لأنَّ الخبر في مذهبهم ليس مرفوعاً بـ(إنَّ)، بل هو مرفوعٌ بما رُفع به قبل دخولها عليه[٤].

وعلى هذا ليس في المسألة – وفقاً لمذهبهم – تـوارُدُ عاملين على معمولٍ واحدٍ، ومِن هنا أجازوا: (إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان) برفع (عمرو) عطفاً

---

(١) ينظر الكتاب ١٥٥/٢، ١٥٦،ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٣/٢، والإنصاف ١٨٦/١، وشرح ألفية ابن معط ٩٥٥/٢، وائتلاف النصرة: ١٦٨.

(٢) ينظر المقتصد ٤٤٩/١، والإنصاف ١٨٧/١، والبسيط في شرح الكافية ٥٧١/٢، ٥٧٢.

(٣) المقتصد ٤٤٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف ١٧٦/١، وأسرار العربية: ١٥٠.

على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر[١]، وعضدوا ذلك بالسَّماع والقياس [٢]، وخصَّ الفرَّاء[٣] الجواز فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) نحو: (إنَّك وزيدٌ قائمان).

٤ـ الاقتصار على حذف التَّاء من الفعل في نحو: (**ما حضر إلَّا امرأة**).

إذا كان الفاعل حقيقيَّ التَّأنيث، وفُصل بينه وبين فعله، فلا يخلو الفصل من أن يكون بـ(إلَّا) أو بغيرها:

ـ فإن كان الفصل بغير (إلَّا) جاز في الفعل وجهان[٤]:

أحدهما: إثبات التَّاء، وهو الأكثر[٥]، نحو: (حضرت القاضي امرأة).

والآخر: حذف التَّاء، نحو: (حضر القاضي امرأة)، ومنه قول الشَّاعر:

وإنَّ امرأً غرَّهُ منكُنَّ واحدةٌ ∴ بَعْدي وبَعْدَكِ في الدُّنيا لمغرورُ[٦]

وقول الشَّاعر:

لقد وَلَدَ الأُخيطلَ أُمُّ سُوءٍ ∴ على بابِ استِها صُلُبٌ وشامُ[٧]

ـ وإن كان الفصل بـ(إلَّا) اقتُصر في الفعل على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو حذف التَّاء، نحو: (ما حضر إلَّا امرأة)، وهذا مذهب

---

(١) ينظر الإنصاف ١٨٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح ألفية ابن معط ٩٥٥/٢، وائتلاف النصرة: ١٦٧.

(٢) ينظر الإنصاف ١٨٦/١.

(٣) معاني القرآن ٣١١/١، وينظر معاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢، والإنصاف ١٨٦/١.

(٤) ينظر اللمع: ٣٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٨٩/٢، والتصريح ٢٧٦/٢.

(٥) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٨٩/٢، والتصريح ٢٧٨/٢.

(٦) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر الخصائص ٤١٤/٢، والإنصاف ١٧٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥.

(٧) من الوافر، وهو لجرير، ينظر الديوان ٢٨٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٣.

الجمهور[١]؛ لأنَّ ما بعد (إلَّا) ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنَّما هو بدل من فاعل مقدَّر قبل (إلَّا) وهو مذكَّر، والتَّقدير: ما حضر أحدٌ إلَّا امرأة.

ويرى ابن مالك[٢] أنَّه يجوز: (ما حضرت إلَّا امرأة) بإثبات التَّاء – ووافقه ابن هشام[٣]– نظراً للظَّاهر الملفوظ به، وهو الاسم المؤنَّث، لكنَّ ذلك قليل، والحذف عندهما أرجح، وقد جاء بإثبات التَّاء قول الشَّاعر:

ما برِئتْ من ريبةٍ وذمٍّ ∴ في حربِنا إلَّا بناتُ العمِّ[٤]

وهذا عند الجمهور خاصٌّ بالشِّعر[٥].

٥ـ الاقتصار على نصب المشتغَل عنه إذا وقع بعد أداة استفهام غير الهمزة.

إذا وقع المشتغَل عنه بعد أداة استفهام فلا تخلو هذه الأداة من أن تكون الهمزة أو غيرها :

_ فإن كانت الأداة الهمزة جاز في المشتغَل عنه وجهان[٦]:

أحدهما: النَّصب، وهو الرَّاجح[٧]، نحو: (أزيداً رأيته؟).

والآخر: الرَّفع، نحو: (أزيدٌ رأيته؟).

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٨٩/٢، ودليل السالك ٣٢٦/١.

(٢) شرح التسهيل ١١٤/٢.

(٣) في شرح الشذور: ٢٢٦.

(٤) من الرجز، ولم أقف على قائله، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢، وشرح الشذور لابن هشام: ٢٢٦، والتصريح ٢٧٨/٢.

(٥) ينظر دليل السالك ٣٢٦/١.

(٦) ينظر الكتاب ١٠١/١، والمقتضب ٢٩٨/٢، والأصول في النحو ٢٥٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٦١/٣، ١٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢، ١٤١، والتصريح ٣٥٣/٢، ٣٦٥.

(٧) ينظر التصريح ٣٦٥/٢.

ـ وإن كانت الأداة غير الهمزة اقتُصر في المشتغَل عنه على أوّل الجائزين مع الهمزة وهو النَّصب، وهذا مذهب سيبويه[١]، فقد أوجب النَّصب في نحو: (هل زيداً رأيته؟)، وخصَّه بالشِّعر.

وإنَّما وجب النَّصب مع هذه الأدوات لأنَّها تختصُّ بالدُّخول على الفعل، باستثناء الهمزة؛ فإنَّ إيلاء الفعل لها غالبٌ لا واجب، فكان النَّصب معها راجحاً لا متعيِّناً[٢].

وقد يرِدُ على هذا التَّعليل أنَّك تقول: (هل زيدٌ أخوك؟)، فتدخل الأداة على الاسم، وهذا يتنافى مع ما ذُكر من أنَّها مختصَّةٌ بالفعل.

والجواب: أنَّ اختصاصها بالفعل مقيَّدٌ بما إذا كان في حيِّزها فعل، نحو: (هل قام زيدٌ؟)، و(هل رأيت زيداً؟)، فإنَّه في هذه الحال يجب أن تُباشر الفعل، ولا يجوز: (هل زيدٌ قام؟) و(هل زيداً رأيت؟)[٣].

ويرى سيبويه[٤] أنَّ الاشتغال مع (هل) ونحوها ممَّا اختصَّ بالفعل لا يتأتَّى إلَّا في الشِّعر -كما تقدَّم- وأمَّا في نثر الكلام فلا يليها إلَّا صريح الفعل، وهذا خلاف ما يراه الكسائيُّ[٥]؛ فقد أجاز في النِّثر أن يليها الاسم الذي بعده فعل، نحو: (هل زيداً رأيت؟)، وعلى مذهبه يجوز الاشتغال في النَّثر، فيُقال: (هل زيداً رأيته؟)، ولا يجب النَّصب بل يترجَّح[٦].

---

(١) الكتاب ١٠١/١، و ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢، ١٤١، والتصريح ٣٥٣/٢، ٣٦٥.

(٢) تنظر المراجع السابقة.

(٣) ينظر التصريح ٣٥٤/٢.

(٤) الكتاب ١٠١/١، وينظر شرحه للسيرافي ١٥٦/٣.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٢١٦٦/٤، والتصريح ٣٥٤/٢.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢١٦٦/٤، والتصريح ٣٥٤/٢.

٦ـ الاقتصار على رفع ما بعد (حتَّى) الابتدائيَّة في الاشتغال.

لا تخلو (حتَّى) الابتدائيَّة في الاشتغال- إذا وقعت بعد جملةٍ فعليَّةٍ - من أن تكون مشابهةً للعاطفة أو لا :

_ فإن شابهت العاطفة - بحيث يليها في اللفظ بعض ما قبلها - نحو: (ضربتُ القوم حتَّى عمراً ضربته) جاز في المشتغَل عنه وجهان[١]:

أحدهما: النَّصب كما في المثال.

والآخر: الرَّفع.

وأجود الوجهين هو النَّصب، قال سيبويه: " وممَّا يُختار فيه النَّصب لنصب الأوَّل ويكون الحرف الذي بين الأوَّل والآخر بمنزلة الواو والفاء و(ثُمَّ) قولك: (لقيت القوم كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيته)، و(ضربت القوم حتَّى زيداً ضربت أباه)"[٢].

_ وإن كانت لا تشبه العاطفة اقتُصر فيما بعد (حتَّى) على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الرَّفع، فيُقال: (ضربت زيداً حتَّى عمرٌو ضربته).

قال ابن مالك: " فلو قلت: (ضربت زيداً حتَّى عمرٌو ضربته) تعيَّن رفع (عمرو)؛ لزوال شبه (حتَّى) الابتدائيَّة بالعاطفة، إذ لا تقع العاطفة إلَّا بين كُلٍّ وبعض"[٣].

---

(١) ينظر الكتاب ٩٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٠٣/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٥/٦، وتوضيح المقاصد ٢٦٣/١، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٩١.

(٢) الكتاب ٩٦/١.

(٣) شرح التسهيل ١٤٢/٢.

٧ـ الاقتصار على نصب المستثنى عند تقدُّمه على المستثنى منه.

قد يتأخرَّ المسستثنى عن المستثنى منه، وقد يتقدَّم عليه:

_ فإن تأخَّر عنه والكلام غير موجبٍ جاز فيه وجهان[١]:

أحدهما: الإتباع، نحو: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ).

والآخر: النَّصب، نحو: (ما قام أحدٌ إلَّا زيداً)، وهو ضعيف[٢].

_ وإن تقدَّم عليه اقتُصر فيه على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو النَّصب، وهذا مذهب البصريِّين[٣]، نحو: (ما قام إلَّا زيداً أحدٌ)، ومنه قول الشَّاعر:

وما ليَ إلَّا آلَ أحمدَ شيعةٌ ∴ ومالي إلَّا مَشْعبَ الحقِّ مَشْعبُ[٤]

ويمتنع الإتباع؛ لأنَّه لو قيل: (ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ) قُدِّم التَّابع على المتبوع، وهو لا يجوز[٥].

وذهب الكوفيُّون والبغداديُّون[٦] إلى أنَّه يجوز: (ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ)، ووجه ذلك: أنَّ العامل وهو (قام) فُرِّغ لِما بعد (إلَّا) وهو (زيدٌ)، والمؤخَّر وهو (أحدٌ) بدلٌ من المستثنى، وقد صحَّ إبداله منه لأنَّه عامٌّ أُريد به خاصٌّ[٧].

---

(١) ينظر الكتاب ٣١٥/٢، ٣١٩، والمقتضب ٣٩٧/٤، والأصول في النحو ٢٨٢/١، ٢٨٣، والخصائص ٨٥/٣، واللمع: ٦٦.

(٢) ينظر الخصائص ٨٥/٣.

(٣) ينظر التصريح ٥٦٣/٢.

(٤) من الطويل، وهو للكميت الأسديّ. ينظر الإنصاف ٢٧٥/١، وخزانة الأدب ١٣٨/٩، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤، ولم أجده في ديوانه.

(٥) ينظر الكتاب ٣٣٥/٢، والخصائص ٨٥/٣، والتصريح ٥٦٣/٢.

(٦) ينظر التصريح ٥٦٤/٢.

(٧) ينظر التصريح ٥٦٤/٢، ٥٦٥.

وعضدوا ما ذهبوا إليه بأنَّ نحو ذلك ثابتٌ في السَّماع، ومنه قول الشَّاعر:

لأنَّهُمُ يرجُون منه شفاعةً ∴ إذا لم يكنْ إلَّا النَّبيُّون شافعُ[١]

قال سيبويه: : وحدَّثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلَّا أبوك أحدٌ)، فيجعلون أحداً بدلاً"[٢].

٨ ـ الاقتصار على فعليَّة (خلا) و(عدا) إذا سُبقتا بـ(ما).

قد تُسبق (خلا) و(عدا) بـ(ما)، وقد تُجرَّدان منها:

_ فإن جُرِّدتا من (ما) جاز فيهما وجهان[٣]:

أحدهما: أن تكونا فعلين، فينصبا ما بعدهما، نحو: (حضر القوم خلا زيداً، وعدا زيداً)، وهذا الوجه هو الأكثر[٤].

والآخر: أن تكونا حرفي جرٍّ، نحو: (حضر القوم خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ)، وهذا الوجه قليل[٥]، ولقلَّته لم يحفظه سيبويه[٦] في (عدا)، وإن كان حُكي بالنَّقل الصَّحيح عن العرب[٧]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(١) من الطويل، وهو لحسّان. ينظر الديوان: ١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤، والتصريح ٢/ ٥٨٦_٥٨٩.

(٤)ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٨٨، ٨٩.

(٥)ينظر التصريح ٢/٥٨٧.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٨، وينظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤، والمساعد ١/٥٨٥، والتصريح ٢/٥٨٧.

(٧) ينظر المساعد ١/٥٨٥.

خلا اللهِ لا أرجو سِواكَ وإنَّما ∴ أَعُدُّ عيالي شُعْبةً مِن عيالكا[١]

وقول الشَّاعر:

أَبَحْنا حيَّهُمْ قتْلاً وأسْراً ∴ عدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَّغير[٢]

ـ وإن سُبقتا بـ(ما) اقتُصر فيهما على أوَّل الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الفعليَّة، نحو: (حضر القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً)، وهذا مذهب الجمهور[٣].

وإنَّما لم تكونا حرفي جرٍّ لما يلي:

١ـ أنَّ (خلا) و(عدا) صلتان لـ(ما)، ولا يكون الحرف صلة[٤].

٢ـ أنَّ (ما) المصدريَّة إذا دخلت على (خلا) و(عدا) كانا معها بمنزلة المصدر، وإذا كانا معها بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفيَّة[٥].

وذهب الكسائيُّ والجرميُّ والرَّبَعيُّ[٦] إلى أنَّ (خلا) و(عدا) قد تجرَّان على تقدير (ما) زائدةً لا مصدريَّةً، وإلى هذا جنح الفارسيُّ[٧] وابن مالك[٨].

وهذا الوجه يُشكل عند ابن هشام من جهة أنَّ (ما) لا تُزاد قبل الجارِّ والمجرور، ولو ثبت ذلك سماعاً فهو شاذٌّ.

---

(١) من الطويل، ولا يُعلم قائله. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٠، والتصريح ٢/٥٨٨.

(٢) من الوافر، ولا يُعلم قائله. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٠، والتصريح ٢/ ٥٨٧.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤، والمساعد ١/٥٨٤.

(٤) ينظر اللباب للعكبري ١/٣٠٨.

(٥) ينظر أسرار العربية: ٢١٢.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤، والجنى الداني: ٤٣٦، والمساعد ١/٥٨٤.

(٧) المسائل البصريات ٢/٨٧٤.

(٨) الألفية: ١١١.

جاء في المغني[١]: "فإن قالوا[٢] ذلك بالقياس ففاسد؛ لأنَّ (ما) لا تُـزاد قبل الجارِّ بل بعـده، نحـو:﴿عَمَّاقَلِيلٍ﴾[٣] و﴿فَبِمَارَحْمَةٍ﴾[٤]، وإن قـالوه بالسَّماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاس عليه"[٥].

٩ـ الاقتصار على نصب الوصف حالاً عند تقدُّمه على صاحبه النِّكرة.

ذكر ابن جنِّي[٦] أنَّ الوصف في نحو: (فيها رجلٌ قائمٌ) قد يتـأخَّر عـن صاحبه النِّكرة -كما في المثال- وقد يتقدَّم عليه:

_ فإن تأخَّر عنه جاز فيه وجهان:

أحدهما: الإتباع.

والآخر: النَّصب على الحال، فيُقال: (فيها رجلٌ قائماً).

والثَّاني من الوجهين ضعيف[٧]؛ وقد خالف فيه كثيرٌ من النَّحويِّين[٨]، إذ ذهبوا إلى أنَّ صاحب الحال لا يكون نكرة، وإذا كان نكرةً فلابُدَّ فيه من حصول الفائدة، ولا يكون ذلك في الأكثر إلَّا بمسوِّغ[٩].

---

(١) ١٧٩.

(٢) أي: الكسائيّ ومن وافقه.

(٣) المؤمنون: ٤٠.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٦) الخصائص ٢٢٤/٢، ٨٥/٣.

(٧) ينظر الخصائص ٢٢٤/٢.

(٨) ينظر مثلاً: الأصول في النحو ٢١٤/١، والمسائل المنثورة: ٣٢، والفصـول الخمسـون: ١٨٧، وتلقيح الألباب: ٧٧، وشرح المقدمة الجزولية ٧٢٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢.

ـ وإن تقدَّم عليه اقتُصر على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو النَّصب على الحاليَّة، فيُقال: (فيها قائماً رجلٌ)؛ لتعذُّر الإتباع(١).

قال ابن مالك: "فإذا قُدِّم الحال زال الضَّعف(٢) لتعذُّر الإتباع، وكان هذا بمنزلة قولنا في الاستثناء: (ما قام أحدٌ إلَّا زيد)؛ فإنَّ النَّصب مع تأخُّر المستثنى ضعيف؛ لإمكان الإتباع، فإذا قُدِّم المستثنى لزم النَّصب في المشهور من كلامهم(٣)؛ لتعذُّر الإتباع"(٤).

١٠ـ الاقتصار على إعراب الظَّرف إذا أُضيف إلى فعلٍ معرب.

إذا أُضيف الظَّرف إلى جملةٍ فعليَّةٍ فلا يخلو فعلها من أن يكون مبنيّاً أو معرباً:

ـ فإن كان فعلها مبنيّاً جاز في الظَّرف وجهان(٥):

أحدهما: البناء، وهو الأرجح(٦).

والآخر: الإعراب.

وقد جاء بالوجهين قول الشَّاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ∴ وقلتُ ألمَّا أصْحُ والشَّيبُ وازعُ(٧)

---

(١) ينظر الخصائص ٢/٢٢٤، ٣/٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣١.

(٢) أي ضعْف النَّصب في نحو: (فيها رجلٌ قائماً).

(٣) ينظر المسألة السابعة.

(٤)شرح التسهيل ٢/٣٣١.

(٥) وذلك باتِّفاق النحويِّين كما يقول الرَّضي. ينظر شرح الكافية ٣/١٨٠، ١٨١.

(٦) ينظر أوضح المسالك ٣/١١٩، والتصريح ٣/١٦٢.

(٧) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ينظر الديوان: ١٠٥، والكتاب ٢/٣٣٠، وخزانة الأدب ٢/٤٥٦.

حيث رُوي: (على حينَ) -بالفتح- على البناء، ورُوي: (على حينِ) -بالخفض- على الإعراب(١).

والبناء أرجح الوجهين -كما تقدَّم- لكون الظَّرف مضافاً إلى مبنيٍّ، فحصل التَّناسب بين الظَّرف وما أُضيف إليه(٢).

ـ وإن كان فعلها معرباً اقتُصر في الظَّرف على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الإعراب، نحو: (أقوم حين تقوم)، ولا يُبنى لعدم التَّناسب، وهذا مذهب جمهور البصريِّين(٣).

وذهب الكوفيُّون(٤) والأخفش(٥) إلى أنَّ الظَّرف يجوز بناؤه إذا أُضيف إلى جملةٍ فعليَّةٍ فعلها معرب، ومن أدلَّتهم قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾(٦)؛ فقد قُرئ بفتح (يوم)(٧) وهو خبر، وبُني على الفتح مع إضافته إلى فعلٍ معرب(٨).

وأُجيبَ بأنَّ فتحة (يومَ) ليست فتحة بناء، بل فتحة إعراب؛ لأنَّ (يومَ) منصوب على الظَّرفيَّة، والتَّقدير: هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصَّادقين

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٨٠/٤، والتصريح ١٦٣/٣.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٣٩٢/١، والتصريح ١٦٢/٣.

(٣) ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢٢٧، ٧٤٢، وتوضيح المقاصد ٣٩٢/١، والمقاصد الشافية ٨٣/٤، والتصريح ١٦٣/٣.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢٢٧، ٧٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣، والمقاصد الشافية ٨٣/٤، والتصريح ١٦٣/٣.

(٥) ينظر التصريح ١٦٣/٣.

(٦) المائدة:١١٩.

(٧) هي قراءة نافع. ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٣/١، والتيسير في القراءات السبع: ١٠١.

(٨) ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢٢٧.

صدقهم، وليست الإشارة إلى اليوم؛ لأنَّ ذلك يستوجب أن يكون الشَّيء ظرفاً لنفسه(١).

قال الصَّيمريُّ: "وأمَّا قراءة من قرأ "هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادقين صِدْقُهُمْ" بفتح اليوم، فليس فتحُه للبناء، ولكنه منصوب على الظَّرف،كأنَّه قال: هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصَّادقين صدقهم، أو يحدث أو يستقرّ، أو ما أشبه ذلك؛ والفرقُ بين القراءتين في الرَّفع والنَّصب: أنَّ من رفع فقد أشار بـ(هذا) إلى اليوم، ومن نصب فقد أشار إلى ما يحدث في اليوم، فوجب أن يُنصب لأنه ظرف"(٢) .

١١ـ الاقتصار على إضافة اسم الفاعل عندما يُرادُ به المُضيُّ.

إذا جُرِّد اسم الفاعل من (أل)، وكان معتمِداً على شيء(٣)، فلا يخلو من أن يُراد به الحال أو الاستقبال أو المُضيُّ:

_ فإن أُريد به الحال أو الاستقبال جاز له في الظَّاهر(٤) الذي يليه وجهان(٥):

أحدهما: إعمال النَّصب.

والآخر: الإضافة.

---

(١) ينظر الدر المصون ٥٢٠/٤، والتصريح ١٦٤/٣.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٥ .

(٣) كالنّفي والاستفهام والمبتدأ...إلخ.

(٤) (الظَّاهر) يُخرج (المضمر)، وسيأتي الحديث عنهما في المسألة القادمة.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥، وتوضيح المقاصد ١٩/٢، ٢٠، وشرح الشذور للجوجري ٦٨٦/٢.

وقد جاء بالوجهين قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[١] حيث قُرئ:(بالغٌ أمرَه)[٢].

وأَولى الوجهين في ظاهر قول سيبويه[٣] هو النَّصب، واختلف النَّقل عن الكسائيِّ؛ فقيل: الجرُّ عنده أولى من النَّصب، وقيل: الجرُّ والنَّصب عنده سواء[٤].

ـ وإن أُريد به المُضيُّ اقتُصر فيه على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الإضافة، وهذا مذهب الجمهور[٥]، نحو: (هذا ضاربُ عمرٍو أمس)، ولا يجوز الإعمال، قال النَّاظم:

وانْصِبْ بذي الإعمالِ تِلْواً واخْفِضِ ∴ .....[٦]

قال المراديُّ: "احتُرز (بذي الإعمال) من المراد به المُضيّ؛ فإنَّه يُضاف وجوباً كإضافة الجوامد"[٧].

والعلَّةُ في منع الإعمال: أنَّ اسم الفاعل إنَّما عمل بالحمل على الفعل المضارع، والفعل المضارع إنَّما يدلُّ على الزَّمان الحاضر أو المستقبل، فإذا أُريد باسم الفاعل الزَّمان الماضي فقد زال شبهه بالمضارع[٨].

---

(١) الطلاق: ٣.

(٢) هي قراءة الجمهور. ينظر السبعة في القراءات: ٦٣٩، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٣) الكتاب ١٦٦/١، وينظر ارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥، وتوضيح المقاصد ١٩/٢.

(٥) ينظر الكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٤٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣، وشرح ألفية ابن معط ٩٧٩/٢، ٩٨٠، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥، وتوضيح المقاصد ١٩/٢.

(٦) الألفية: ١٢٣.

(٧) توضيح المقاصد ١٩/٢.

(٨) ينظر الكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٤٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣، وعدة السالك ١٩٥/٣.

وذهب الكسائيُّ وجماعة[١] إلى أنَّ اسم الفاعل يمكن إعماله وإن دلَّ على المُضيِّ، واستدلُّوا لذلك بقوله تعلى:﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٢]، وخرَّجه المانعون على أنَّه على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل أنَّ الواو في﴿وَكَلْبُهُم﴾واو الحال، إذ يحسن أن يُقال: (جاء زيد وأبوه يضحك)، ولا يحسن: (وأبوه ضحك)، ولذا قال تعالى:﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ، فعبَّر بالمضارع الدَّالِّ على الحال، ولم يقل: وقلَّبناهم، بالمُضيِّ[٣].

١٢ـ الاقتصار على جرِّ المفعول إذا كان ضميراً متَّصلاً باسم الفاعل.

إذا تحقَّق إعمال اسم الفاعل، وتلاه مفعوله، فلا يخلو ذلك المفعول من أن يكون ظاهراً أو ضميراً:

_ فإن كان ظاهراً جاز فيه وجهان[٤]:

أحدهما: النَّصب بمقتضى المفعوليَّة، نحو: (هذا مكرمٌ زيداً)، و(هذان مكرمان زيداً)، و(هؤلاء مكرمون زيداً).

والآخر: الجرُّ بمقتضى الإضافة، نحو: (هذا مكرمُ زيدٍ)، و(هذان مكرما زيدٍ)، و(هؤلاء مكرمو زيدٍ).

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣، وشرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥، وتوضيح المقاصد ١٢/٢، والتصريح ٢٧٢/٣.

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) ينظر التصريح ٢٧٢/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥، ٢٢٧٥، وتوضيح المقاصد ١٩/٢، ٢٠، والمسألة السَّابقة.

ـ وإن كان ضميراً اقتُصر فيه على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الجرُّ، نحو: (هذا مكرمك)، و(هذان مكرماك)، و(هؤلاء مكرموك). وهذا مذهب سيبويه وطائفةٍ من المحقِّقين[١].

وتفسير ذلك: أنَّ الضَّمائر نائبةٌ عن الظَّاهر، وكما أنَّ الظَّاهر يُجرُّ عند حذف النُّون أو التَّنوين فكذلك ما ناب عنه[٢]، قال سيبويه: "ولا يكون في قولهم: (هم ضاربوك) أن تكون الكاف في موضع النَّصب؛ لأنَّك لو كففتَ النُّون في الإظهار[٣] لم يكن إلَّا جرّاً، ولا يجوز في الإظهار (هم ضاربو زيداً)"[٤].

وذهب الأخفش[٥] وهشام[٦] إلى أنَّ الضَّمير منصوب المحلِّ، احتجاجاً بأنَّ مُوجب النَّصب هو المفعوليَّة وقد تحقَّقت، ومُوجب الجرِّ الإضافة وهي غير متحقِّقة، إذ لا دليل عليها إلَّا حذف التَّنوين أو نون التَّثنية والجمع، ولحذفهما سببٌ آخر غير الإضافة، وهو صَوْن الضَّمير المتَّصل من وقوعه منفصلاً[٧].

---

(١) ينظر الكتاب ١٨٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٥/٥، وتوضيح المقاصد ٢٠/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٣.

(٣) أي: مع المظهر، نحو: (ضاربو زيد). ينظر حاشية الشيخ عبد السلام هارون على الكتاب ١٨٧/١.

(٤) الكتاب ١٨٧/١.

(٥) معاني القرآن ٩٠/١.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٥/٥، وتوضيح المقاصد ٢٠/٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك٨٣/٣.

ويظهر الفرق بين الفريقين في العطف؛ فالأخفش وهشام يُجيزان: (هذا ضاربُك وزيداً) وعليه جاء قوله تعالى:﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ [(١)]، فـ(أهلَكَ) معطوف على الكاف، إذ هي في موضع نصبٍ عندهما، ومَن منع ذلك أضمر ناصباً، أي: ونُنجِّي أهلَكَ، أو جعله عطفاً على موضع الكاف[(٢)].

١٣ـ الاقتصار على فتح الحاء في (حبَّ) إذا كان مقروناً بـ(ذا).

قد يكون (حبَّ) مقروناً بـ(ذا)، وقد يكون بدونها[(٣)]:

ـ فإن كان بدون (ذا) جاز في حائه وجهان[(٤)]:

أحدهما: الفتح.

والآخر: الضَّمُّ.

وقد جاء بالوجهين قول الشَّاعر:

فقلتُ اقتلوها عنكُمُ بمزاجِها ∴ وحَبَّ بها[(٥)] مقتولةً حين تُقتلُ[(٦)]

رُوي بفتح الحاء وضمِّها[(٧)].

---

(١) العنكبوت: ٣٣.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٧٥/٥.

(٣) قال المراديُّ: "(حبَّ) قد تُفرد عن (ذا) مع إرادة المدح، فيجيء فاعلها مرفوعاً، نحو: (حبَّ زيدٌ)، ومجروراً بباء زائدة، نحو: (حبَّ بزيدٍ)".توضيح المقاصد ٧٥/٢.

(٤) ينظر المفصل: ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية ١١١٨/٢، ١١١٩، وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٤، وتوضيح المقاصد ٧٥/٢، والتصريح ٤٣٢/٣.

(٥) الباء في (بها) زائدة، و(ها) في موضع رفع بـ(حبَّ). ينظر سر صناعة الإعراب ١٤٣/١.

(٦) من الطويل، وهو للأخطل، ينظر الديوان: ٢١٠، وسر صناعة الإعراب ١٤٣/١، وبلا نسبة في الأصول ١١٦/١، وروايته في الديون: (... وأَطْيبْ بها مقتولةً...).

(٧) ينظر المفصل: ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ٧٥/٢.

والفتح هو الأصل[١]، لكنَّ الضَّمَّ أكثر[٢]، ووجهُ الضَّمِّ: أنَّ (حبَّ) أصله: حَبُبَ على (فَعُلَ)، ثُمَّ نُقلت الضَّمَّة من الباء إلى الحاء[٣]، وهذا النَّقل مُطَّردٌ في في فاء كلِّ فعلٍ على (فَعُلَ) مقصودٍ به المدح[٤].

ـ وإن كان مقروناً بـ(ذا) اقتُصر في حائه على أوّل الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الفتح، نحو: (حبَّذا زيدٌ)[٥]؛ لأنَّ (حبَّ) رُكِّب مع (ذا) فخُفِّف من ثقل التَّركيب بالفتح[٦]، وجريا بعد التِّركيب مجرى المثل –والأمثال لا تُغيَّر– فلم يُضمَّ أوَّل الفعل، ولم يُوضع موضع (ذا) غيرُها من أسماء الإشارة، بل وجبت فيهما طريقة واحدة[٧].

١٤ـ الاقتصار على توحيد أَفْعَل التَّفضيل وتذكيره إذا أُضيف إلى نكرة.

إذا أُضيف أَفْعَل التَّفضيل[٨] فلا تخلو إضافته من أن تكون إلى معرفة أو إلى نكرة:

ـ فإن أُضيف إلى معرفة جاز فيه وجهان[٩]:

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١١١٨/٢.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٧٦/٢.

(٣) ينظر أسرار العربية: ١٠٨، وشرح الكافية الشافية ١١١٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٤.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١١١٩/٢.

(٥) ينظر المفصل: ٣٦٥، وتوضيح المقاصد ٧٥/٢، والتصريح ٤٣٢/٣.

(٦) ينظر التصريح ٤٣٢/٣.

(٧) ينظر المفصل: ٣٦٥.

(٨) قد يُؤوَّل (أَفْعَل) بما لا تفضيل فيه، وهذا خارج عن حديث المسألة.

(٩) ينظر المفصل: ٢٩٨، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٢٥/٥، والبحر المحيط ٤٨٠/١، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣، والتصريح ٤٥١/٣.

أحدهما: مطابقته لما قبله، نحو: (الزَّيدان أفضلا القوم) و(الزَّيدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم)، و(هند فضلى النِّساء)، و(الهندان فضليا النِّساء)، و(الهندات فضليات النِّساء).

والآخر: توحيده وتذكيره، وهو الغالب[١]، نحو: (الزَّيدان أفضل القوم) و(الزَّيدون أفضل القوم)، و(هند أفضل النِّساء)، و(الهندان أفضل النِّساء)، و(الهندات أفضل النِّساء).

وقد جاء بالوجهين قوله -صلَّى الله عليه وسلَّم-:" إنَّ من أَحبِّكم إليَّ وأَقربِكم منِّي مجلساً يوم القيامةِ أحاسنَكم أخلاقاً"[٢]، فوحَّد (أَحبّ) و(أَقرب) وجمع (أَحسن)[٣].

ـ وإن أُضيف إلى نكرة اقتُصر فيه على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو التَّوحيد والتَّذكير، نحو: (الزَّيدان أفضل رجلين) و(الزَّيدون أفضل رجال)، و(هند أفضل امرأة)، و(الهندان أفضل امرأتين)، و(الهندات أفضل نساء)[٤].

وإنَّما اقتُصر في اسم التَّفضيل على توحيده وتذكيره حال إضافته إلى نكرة لأنَّ أشبه المجرَّد من (أل) لكونه على معنى (مِن)، بخلاف ما إذا أُضيف إلى معرفة؛ فإنَّه تجوز فيه المطابقة على إرادة التَّشبيه بالمقرون بـ(أل) ويجوز فيه التَّوحيد والتَّذكير على إرادة التَّشبيه بالمجرَّد منها[٥].

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٢٦٦/٣، والتصريح ٤٥١/٣.

(٢) رواه الترمذي في سننه ٣٧٠/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١١٣٩/٢، والتصريح ٤٤٧/٣، ٤٤٨.

(٥) ينظر التصريح ٤٤٧/٣، ٤٥١.

وذهب ابن السَّرَّاج[١] إلى أنَّ اسم التَّفضيل يجب توحيده وتذكيره وإن أُضيف إلى معرفة، ولا تجوز فيه المطابقة في التَّثنية أو في الجمع أو في التَّأنيث، ويردُ عليه قوله تعالى: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[٣]، فقد جاء مطابقاً في الموضعين[٤].

١٥ـ الاقتصار في تابع المنادى المنوَّن للضَّرورة على النَّصب .

إذا اضطرَّ شاعرٌ لتنوين المنادى- إذا كان علماً[٥] أو نكرةً مقصودةً[٦]- جاز ضمُّه ونصبه[٧]، ويظهر أثر ذلك في التَّابع:

_ فإن كان المنادى مضموماً جاز في تابعه وجهان[٨]:

أحدهما: الرَّفع.

---

(١) الأصول في النحو ٢/٧.

(٢) الأنعام: ١٢٣.

(٣) هود: ٢٧.

(٤) ينظر المفصل: ٢٩٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٥، والتصريح ٣/٤٥١، ٤٥٢.

(٥) نحو:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ∴ وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

والبيت من الوافر، وهو للأحوص. ينظر شعرُهُ: ٢٣٧، والكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، والأصول في النحو ١/٣٤٤، والتصريح ٤/٣٦.

(٦) نحو:

أعبداً حلَّ في شُعَبي غريباً ∴ ألُؤماً -لا أبالك- واغترابا

والبيت من الوافر، وهو لجرير. ينظر الديوان: ٢/٦٥٠، والكتاب ١/٣٣٩، والتصريح ٤/٣٧، وخزانة الأدب ٢/١٨٣، ١٨٦.

(٧) الضَّمُّ والنَّصبُ كلاهما جائز، وقد اختُلف في الأولى منهما. ينظر الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، والأصول في النحو ١/٣٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٦، والمقاصد الشافية ٥/٢٨٠- ٢٨٢، والتصريح ٤/٣٦-٣٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢١٣.

(٨) ينظر التصريح ٤/٣٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢١٣.

والآخر: النَّصب.

_ وإن كان المنادى منصوباً اقتُصر في تابعه على ثاني الجائزين وهو النَّصب[١].

والأمر يسري على المقصور نحو: (يا فتى)؛ إن نُوِّن للضَّرورة ونُوي ضمُّه جاز في تابعه الوجهان، وإن نُوي نصبه تعيَّن في تابعه النَّصبُ[٢].

١٦ـ الاقتصار على لغة من ينوي ثبوت المحذوف في ترخيم المنادى.

إذا عمدتَ إلى ترخيم نحو: (حارث) جاز لك فيه وجهان[٣]:

أحدهما: أن يكون على لغة من ينوي ثبوت المحذوف[٤]، وهي الأجود[٥]، فتقول: (يا حارِ).

والآخر: أن يكون على تقدير التَّمام[٦]، فتقول: (يا حارُ).

_ فإذا جئتَ إلى نحو:(حِذْرِية)[٧] اسماً اقتُصر فيه على لغة من ينوي ثبوت المحذوف[٨]، فتقول: (يا حِذْرِيَ)، ولو رُخِّم على تقدير التَّمام لقيل: (يا حِذْرِيْ) بالسُّكون، فيكون على وزن (فِعْلِيْ)، وهو مهملٌ وضعاً[٩].

---

(١)ينظر التصريح ٣٨/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٣/٣.

(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٣/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٢٤١/٢، والأصول في النحو ٣٥٩/١، والخصائص ٣١٧/٣، واللمع: ١١٤، ١١٥، واللباب للعكبري ٣٥١/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/١.

(٤) وهي لغة من ينتظر.

(٥) ينظر الأصول في النحو ٣٥٩/١، والخصائص ٣١٧/٣، واللباب للعكبري ٣٥١/١.

(٦) وهي لغة من لا ينتظر.

(٧) هي القطعة الغليظة من الأرض. ينظر الصحاح (حذر) ٦٢٦/٢.

(٨) الألفاظ التي يُقتصر فيها على لغة من ينوي ثبوت المحذوف كثيرة، و(حِذْرِية) مثالٌ منها. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٥/٣، ٤٢٦.

(٩) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٦/٣.

وهذا يعني أنَّ ترخيم الاسم على تقدير التَّمام يستوجب أن يخضع لما يُوجبه قياس التَّصريف، بخلاف ما إذا رُخِّم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف، قال العكبريُّ: "وللعرب في الباقي بعد التَّرخيم مذهبان؛ أحدهما: تركه على ما كان عليه وهو الأجود، لأنَّ بقاءه على ذلك يُنبِّه على الأصل، والثَّاني: أن يُضمَّ على كلِّ حال، ويُجعل كأنَّه اسم قائم برأسه، وفائدة اختلاف المذهبين: أنَّك إذا رخَّمتَ على المذهب الأوَّل تركتَ الحرف الباقي على حاله، ولم تُغيِّره على ما يُوجب قياس التَّصريف، وإذا رخَّمتَه على المذهب الثَّاني غيَّرتَه على ما يُوجبه قياس التَّصريف، وإذا عرفتَ هذا الأصل استغنيتَ عن الإطالة بالمسائل"(١).

١٧ـ الاقتصار على منع العلم المؤنَّث من الصَّرف إذا كان ثلاثيّاً متحرِّك الوسط.

إذا كان العلم المؤنَّث ثلاثيّاً فلا يخلو وسطه من أن يكون ساكناً أو متحرِّكاً؛ فإن كان ساكن الوسط نحو: (هِنْد) و(دَعْد)جاز فيه وجهان(٢):

أحدهما: الصَّرف.

والآخر: منع الصَّرف.

وقد جُمع بين الوجهين في قول الشَّاعر:

لم تتلفَّعْ بفضلِ مئزرِها ∴ دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ(٣)

فصرف ولم يصرف، وأجود الوجهين ترك الصَّرف(٤).

---

(١) اللباب ٣٥١/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، ٢٤١، والخصائص ٣١٦/٣، والمخصص ١٧١/٥، واللباب للعكبري ٥٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣٤/١، وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢، والتصريح ٢٤٢/٤.

(٣) من المنسرح، وهو لجرير. ينظر الديوان: ١٠٢١/٢، ولسان العرب (دعد) ١٦٦/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣.

(٤)ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، والخصائص ٣١٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢.

ـ وإن كان متحرِّك الوسط كـ(سَقَر) اقتُصر فيه عند سيبويه وجمهور النَّحويِّين[١] على ثاني الجائزين في (هِنْد) و(دَعْد) وهو المنع؛ لأنَّ حركة الوسط قامت مقام الحرفِ الرَّابعِ في نحو (زينب)القائمِ مقام التَّاء في نحو (طلحة)[٢].

والدَّليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرَّابع أنَّه يُقال في النَّسب إلى (جَمَزَى): (جَمَزِيّ) بحذف الألف، كما يُقال في (جُمادى): (جُمَادِيّ)، وهذا بخلاف (حُبْلى)؛ فإنَّه يجوز فيها: (حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ) [٣].

ويرى الزَّجَّاج[٤] أنَّ (هِنْد) يجب منعها من الصَّرف كـ(سَقَر)؛ لوجود السَّببين فيها وهما العلميَّة والتّأنيث، وهذا عكس ما يراه ابن الأنباريِّ[٥]؛ فقد ذهب إلى أنَّ (سَقَر) يجوز فيها الوجهان كـ(هِنْد)؛ نظراً لضعف السَّادِّ مسدَّ التَّاء[٦].

١٨ـ الاقتصار في (إذنْ) على الإلغاء إذا عُطفت على ما له محلٌّ.

إذا قلت: (إن تزرني أزرك، وإذن أُحسن إليك) فقد يكون العطف على جواب الشَّرط، أو على جملة الشَّرط بتمامها:

---

(١) ويرى عيسى بن عمر أن الثلاثي من الأعلام الأعجميَّة كـ(نوح) و(شَتَر) يسري عليه ماسرى على (هِنْد) و(سَقَر)من جواز الوجهين في الأوَّل، والاقتصار على المنع في الثاني. ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، ٢٤١، وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢، والتصريح ٢٤٦/٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٣٤/١، والتصريح ٢٤٠/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٣٤/١.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٧، وحُكي هذا القول عن الأخفش. ينظر اللباب للعكبري ٥٠٨/١، وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١٣٥/١.

(٦) يعني بذلك: أنَّ تحرُّك الوسط القائم مقام الحرف الرَّابع، القائم مقام تاء التَّأنيث ضعيف؛ لأنَّ تحرُّك الوسط لا يقوم مقام التَّاء مباشرة.ينظر التصريح مع هامشه ٢٤٠/٤.

ـ فإن كان العطف على جملة الشَّرط بتمامها جاز في (إذن) وجهان[١]:

أحدهما: الإعمال–فتنصب الفعل– باعتبار تصدُّرها في جملتها.

والآخر: الإلغاء –فيُرفع الفعل بعدها– باعتبار أنَّ ما بعد الواو من تمام ما قبلها؛ لربطها ما بينهما.

والأرجح من الوجهين هو الإلغاء[٢]، لعدم تصدُّرها ظاهراً، وقيل: يتعيَّن النَّصب؛ لأنَّ العطف على الأوَّل أولى، أو لأنَّ الكلام مستأنف[٣].

ـ وإن كان العطف على جواب الشَّرط اقتُصر في (إذن) على ثاني الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الإلغاء؛ لوقوعها حشواً، ويُجزم الفعل بعدها[٤].

ومثل ذلك: (زيد يقوم، وإذن أُحسن إليك): إن عطفتَ على الفعليَّة اقتُصر على الإلغاء، وإن عطفتَ على الاسميَّة جاز الوجهان[٥].

١٩ـ الاقتصار على النَّصب بـ(كي)، أو على الجرِّ بها.

إذا سيقت (كي) مجرَّدةً نحو: (جئت كي أتعلَّم) جاز فيها عند الجمهور وجهان[٦]:

---

(١) ينظر أسرار العربية: ٣٣٠، واللباب للعكبري ٣٦/٢، ومغني اللبيب: ٣٢، وتمهيد القواعد ٤١٦٤/٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤٢٤/٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٦/٢.

(٢) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٦/٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٣٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٦/٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب: ٣٢، وتمهيد القواعد ٤١٦٤/٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤٢٤/٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٦/٢.

(٥) ينظر المراجع السابقة.

(٦)ينظر ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤، والتصريح ٢٩٠/٤.

أحدهما: أن تكون ناصبةً، وتُقدَّر قبلها اللام، والمعنى: لكي أتعلَّم.

والآخر: أن تكون جارَّة، وتُقدَّر بعدها (أن)، والمعنى: كي أن أتعلَّم.

وأولى الوجهين هو الأوَّل؛ لكثرة ظهور اللام قبلها(١).

_ فإن سبقتها اللام اقتُصر على أوّل الجائزين في الحالة السَّابقة وهو أن تكون ناصبة، نحو: (جئت لكي أتعلَّم)، ولا تكون حرف جرٍّ؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يدخل على مثله(٢).

_ وإن تلتها (ما) الاستفهاميَّة أو المصدريَّة، أو (أنْ) المصدريَّة، أو اللام اقتُصر على كونها جارَّة(٣)، نحو(٤): (كيْمَهْ)، ونحو(٥):

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنَّما ∴ يُرادُ الفتى كيما يضُرُّ وينفعُ(٦)

ونحو(٧):

---

(١) ينظر أوضح المسالك ١٤/٣، والتصريح ٢٩٣/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٤، والجنى الداني: ٢٦٥.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٥٠/٤، والجنى الداني: ٢٦٤، والتصريح ٢٩٢/٤، ويبقى حالةٌ ثالثة وهي أن تُسبق (كي) باللام وتتبعها (أنْ)، نحو:

أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي فتتركَها شنّاً ببيداَ بلقعِ

وهذا عند البصريِّين ضرورة، ووصفه آخرون بالشُّذوذ، ويرى بعضهم أنَّ (كي) فيه تحتمل أن تكون ناصبة وأن تكون جارَّة. ينظر الإنصاف ٥٨٣/٢، والتعليقة لابن النحاس ٨٦٣/٢، والتصريح ٢٩٤/٤، والبيت من الطويل، ولا يُعرف قائله.

(٤) هذا مثال (كي) إذا تلتها (ما) الاستفهاميَّة.

(٥) هذا مثال (كي) إذا تلتها (ما) المصدريَّة.

(٦) من الطويل، وهو للنَّابغة الجعدي. ينظر الديوان: ١٠٦، وعُزي للنَّابغة الذُّبياني وقيس بن الخطيم. ينظر خزانة الأدب ٤٩٩/٨.

(٧) هذا مثال (كي) إذا تلتها (أنْ).

فقالت أكلَّ النَّاسِ أصبحتَ ما نحاً ∴ لسانَكَ كيما أنْ تغُرَّ وتخدعا[١]

ونحو[٢]:

كي لتقضيَني رُقيَّةُ ما ∴ وعدتْني غيرَ مُختلَسِ[٣]

وللأخفش والكوفيِّين رأيان متباينان في المسألة:

_ فأمَّا الأخفش فنُسب إليه أنَّ (كي) جارَّة دائماً، وأنَّ النَّصب بعدها بـ(أنْ) ظاهرة أو مضمرة[٤]، وهذا خلاف ما ورد في معاني القرآن؛ فقد صرَّح فيه بأنَّ (كي) تكون جارَّة، وتكون ناصبة[٥]، وهذا قوله: "وكذلك ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[٦] (أنْ) مضمرة وقد جرَّتها (كي)، وقالوا: (كيْمَهْ) فـ(مَهْ) اسم لأنَّه (ما) التي في الاستفهام وأضاف(كي) إليها، وقد تكون (كي) بمنزلة (أن) هي النَّاصبة وذلك قوله:﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٧] فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كي)وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام"[٨].

---

(١) من الطويل، وهو لجميل بثينة.ينظر الديوان: ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/١٩، وخزانة الأدب ٤٨١/٨، ٤٨٢.

(٢) هذا مثال (كي) إذا تلتها اللام.

(٣) من المديد، وهو لعبد الله بن قيس بن الرُّقيَّات. ينظر الديوان: ١٦٠، والتصريح ٢٩٢/٢، وخزانة الأدب ٤٨٨/٨، ٤٨٩.

(٤) جاءت هذه النِّسبة في شرح الكافية للرضي ٤٨/٤، ومغني اللبيب: ٢٤٢، والتصريح ٢٩٠/٤.

(٥) ينظر هامش التصريح ٢٩٠/٤، ٢٩١.

(٦) الحشر: ٧.

(٧) الحديد: ٢٣.

(٨) معاني القرآن ١٢٧/١.

_ وأمَّا الكوفيُّون[١] فذهبوا إلى أنَّ (كي) ناصبة دائماً؛ لأنَّها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف جرٍّ، ويشكل على مذهبهم أنَّ (كي) تليها (ما) الاستفهاميَّة وتُحذف معها الألف، فيُقال: (كيْمَهْ) والألف لا تُحذف إلَّا مع عامل الجرِّ، نحو: (لِمَهْ)[٢].

٢٠ـ الاقتصار على إظهار (أنْ) إذا وقعت بين لام التَّعليل و(لا).

إذا وقعت (أنْ) بعد لام التَّعليل[٣] فقد يكون الفعل بعدها مجرَّداً من (لا) وقد يكون مقروناً بها؛ فإن كان مجرَّداً من (لا) جاز في (أنْ) وجهان[٤]:

أحدهما: الإظهار، نحو: (جئت لأن أتعلَّم).

والآخر: الإضمار، نحو: (نحو: (جئت لأتعلَّم).

قال النَّاظم:

..... ∴ .....وإن عُدِمْ

(لا) فـ(أنِ) اعْمِلْ مُظهَراً أو مُضمَراً ∴ .....[٥]

والإضمار هو الأكثر[٦].

---

(١) ينظر الإنصاف ٥٧٠/٢، والجنى الداني: ٢٦٢، ومغني اللبيب: ٢٤٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٧٢/٢، والتعليقة لابن النحاس ٨٦٣/٢، والجنى الداني: ٢٦٢، ومغني اللبيب: ٢٤٢.

(٣) وتُسمَّى لام (كي).ينظر شرح الكافية للرضي ٥٣/٤، والجنى الداني: ١١٥.

(٤) ينظر الكتاب ٧/٣، والأصول في النحو ١٥٠/٢، واللامات: ٥٥، واللمع: ١٣١، والمفصل: ٣٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ١٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٣/٤، ٧٨، والجنى الداني: ١١٦، ومغني اللبيب: ٢٧٧، والتصريح ٣٤٦/٤.

(٥) الألفية: ١٥٢.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٥٣/٤: "وجاءت (أن) ظاهرة بعد لام (كي) خاصَّة في بعض المواضع"، وهذا يدُلُّ على أنَّ الإضمار أكثر من الإظهار.

ـ وإن كان مقروناً بـ(لا) اقتُصر في (أنْ) على أوَّل الجائزين في الحالة السَّابقة وهو الإظهار، نحو قوله تعالى:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[١] ، وقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[٢]، ولا فرق بين أن تكون (لا) نافيةً كما في المثال الأوَّل، أو زائدةً كما في المثال الثَّاني[٣].

قال النَّاظم:

وبين (لا) ولامِ الجرِّ التُزِمْ ∴ إظهارُ (أنْ).....[٤]

وإنَّما التُزم إظهار (أنْ) في هذه الحال لوجهين:

الأوَّل: أنَّها لو أُضمرت لتوالى مثلان من غير إدغام، وهما: لام التَّعليل ولام (لا)، وهذا ركيك في الكلام[٥].

والثَّاني: ما ذكره ابن الحاجب[٦] من أنَّ حروف الجرِّ لا تدخل على حروف النَّفي، لاستحقاقها صدر الكل لام.

وهذا فيه نظر، قال الرَّضيُّ: "لأنَّ (لا) من بينها[٧] يدخلها العوامل، نحو: (كنت بلا مالٍ)، و﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٨]"[٩].

---

(١) البقرة: ١٥٠.

(٢) الحديد: ٢٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٧٩/٤، والجنى الداني: ١١٦، ومغني اللبيب: ٢٧٧، والتصريح ٣٤٧/٤.

(٤) الألفية: ١٥٢.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ٢٧٧، والتصريح ٣٤٧/٤.

(٦) الإيضاح ١٧/٢، وينظر شرح الكافية للرضي ٧٩/٤.

(٧) أي: من بين حروف النَّفي.

(٨) المائدة: ٧١.

(٩) شرح الكافية ٧٩/٤.

٢١ ـ الاقتصار على عدم التَّعويض عن المحذوف في تكسير نحو (احْرِنْجام)[١] وتصغيره.

إذا كُسِّر اللفظ أو صُغِّر وحُذف منه بعض حروفه كـ(سفرجل) جاز فيه وجهان[٢]:

أحدهما: أن يُعوَّض عن المحذوف ياءً ساكنةً قبل الآخر، فيُقال: (سَفَاريج)، و(سُفَيرِيج).

والآخر: ألَّا يُعوَّض، بل يُقال: (سَفَارج)، و(سُفَيرِج).

ـ فإذا جيء إلى نحو: (احْرِنْجام) اقتُصر فيه على ثاني الجائزين في (سفرجل) فقيل: (حَرَاجيم)، و(حُرَيجِيم)، ولا يُعوَّض ياءً؛ لاشتغال محلِّ الياء بياءٍ مثلها، وهي الياء المنقلبة عن الألف[٣].

ومثلُ (سفرجل) في جواز التَّعويض: (حَبَنْطى)[٤]، و(عَضْرَفُوط)[٥]، و(عَنْدَلِيب)[٦]، و(مُنطلِق)، و(مُغتلِم)، وغير ذلك ممَّا لا يُوجد فيه ياءٌ مكان ياء

---

(١) جاء في الصحاح (حرجم) ١٨٩٨/٥: "احْرَنْجَمَ القوم: ازدحموا".

(٢) ينظر الكتاب ٤٤٨/٣، والمقتضب ٢٥٧/١، والأصول في النحو ٣٧٤/١، وشرح الشافية للرضي ٣٥٤/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٤٤٧/٣، والأصول في النحو ٥٢/٣، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٣٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٦٠/١، وشرحها للركن ٣٥٤/١، وأوضح المسالك ٢٩٣/٤.

(٤) الحَبَنْطى: الممتلئ غضباً أو بطنةً. ينظر المحكم ٢٤٦/٣.

(٥) العضْرَفُوط: دُويبة بيضاء ناعمة، ويقال: ذكر العظاء. ينظر المحكم ٤٧٠/٢.

(٦) العَنْدَلِيب: طائر. ينظر لسان العرب (عندلب) ٦٣١/١.

التَّعويض، فيُقال: (حَبَانيط، وحُبَينِيط)[١]، و(عَضَاريف، وعُضَيرِيف)، و(عَنَاديل، وعُنَيدِيل)، و(مَطَاليق، ومُطَيلِيق)، و(مَغَاليم، ومُغَيلِيم)[٢].

٢٢ـ الاقتصار على قلب الواو في تصغير نحو:(**عَجُوز**).

يجوز في الواو التي تلي ياء التَّصغير في نحو:(جَدْوَل) و(أَسْوَد) وجهان[٣]:

أحدهما: القلب، فيُقال: (جُدَيِّل) و(أُسَيِّد).

والآخر: الإظهار، فيُقال: (جُدَيْوِل) و(أُسَيْوِد).

وأجود الوجهين هو القلب؛ لاجتماع الياء والواو وسكون الأولى منهما[٤].

ـ فإذا جيء إلى الواو في نحو (عَجُوز) اقتُصر فيها على أوَّل الجائزين في (جَدْوَل) و(أَسْوَد) وهو القلب، فيُقال: (عُجَيِّز)[٥].

وإنَّما جاز إظهار الواو في نحو (جُدَيْوِل) و(أُسَيْوِد) لأنَّها تظهر في التَّكسير فيُقال: (جَدَاوِل) و(أَسَاوِد)، بخلاف الواو في (عَجُوز) فإنَّها تُقلب في الجمع همزة ولا يُقال: (عَجَاوِز)[٦].

---

(١) ويجوز (حُبَيِّط) و(حَبَاطي)، فتكون الياء عوضاً من النُّون.

(٢) ينظر الكتاب ٤٢٦/٣، والمقتضب ٢٤٣/٢، ٢٤٧، ٢٤٩، والأصول في النحو ٤٢/٣، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٢٣/٢، وشرح الشافية للركن ٣٥٤/١.

(٣) ينظر الكتاب ٤٤١/٣، ٤٦٩، والمقتضب ٢٤١/٢، والعلل في النحو: ٣١٥، والخصائص ٢٢٤/٢، ٨٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٨٢/٢، والمنصف ٣٢١/٢، والصحاح (سود) ٤٩١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٣٠/١.

(٤) ينظر المقتضب ٢٤١/٢، والخصائص ٨٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٣٠/١.

(٥) ينظر المقتضب ٢٨٢/٢، والخصائص ٨٤/٣، وشرح الشافية للرضي ٢٢٩/١، ٢٣٠.

(٦) ينظر المقتضب ٢٨٢/٢، والعلل في النحو:٣١٥، والخصائص ٨٤/٣، ٨٥، والمنصف ٣٢١/٢.

ويُشكل هذا التَّعليل من جهة أنَّ حمل التَّصغير على التَّكسير ضعيفٌ لا يطَّرد، بدليل أنَّهم قالوا: (مَقَاوِل) و(مَقَاوِم) و(يَقَاوِم) في تكسير (مَقَال) و(مَقَام) و(يَقُوم) عَلَماً، فأظهروا الواو في الجمع ومع هذا يقولون في التَّصغير: (مُقَيِّل) و(مُقَيِّم) و(يُقَيِّم) بقلب الواو، ولم يُعوِّلوا على ظهورها في التَّكسير(١).

وهذا لا يُشكل عند ابن جنِّي(٢)؛ لأنَّ الواو في (مَقَاوِل) و(مَقَاوِم) و(يَقَاوِم) –وإن ظهرت في التَّكسير– أُعِلَّتْ في الواحد(٣) فلم تقوَ على الظُّهور في التَّصغير، بخلاف (جَدَاوِل) و(أَسَاوِد) فإنَّ الواو في واحدهما لم تُعلّ.

ويرى بعضهم أنَّ الواو إنَّما جاز ظهورها في نحو (جُدَيْوِل) و(أُسَيْوِد) لأنَّها قويت بالحركة في الواحد –وهو اختيار الرَّضيِّ(٤)– والدَّليل على ذلك: أنَّهم قالوا: (ثِيَاب) فقلبوا الواو ياءً في التَّكسير لأنَّها سكنت في الواحد، ولم يقلبوها في (طِوَال) لأنَّها كانت متحرِّكةً في الواحد وهو (طَوِيل)(٥).

٢٣ـ الاقتصار على اجتلاب الهاء في الوقف على نحو (عِ).

لا يخلو الفعل المُعَلُّ بحذف آخره من أن يكون بقي على حرف واحد أو على أكثر من حرف:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٥.

(٢) الخصائص ٨٤/٣.

(٣) الواحد في (مَقَاوِل) و(مَقَاوِم): مَقَال ومَقَام، وأصلهما: مَقْوَل ومَقْوَم، نُقلت حركة الواو فيهما إلى السَّاكن الصَّحيح قبلهما فقيل: مَقَوْل ومَقَوْم، ثُمَّ قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن.

والواحد في (يَقَاوِم): يَقُوم، وأصله: يَقْوُم، نُقلت حركة الواو إلى السَّاكن الصَّحيح قبلها فقيل: يَقُوم.

(٤) شرح الشافية ٢٣٠/١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٥.

ـ فإن كان بقي على أكثر من حرف نحو:(اخْشَ) و(لم يَخْشَ) جاز فيه حال الوقف وجهان[١]:

أحدهما: أن تُجتلب له هاء السَّكت، فيُقال: (اخْشَهْ) و(لم يخْشَهْ).

والآخر: أن تُترك الهاء، فيُقال: (اخْشْ) و(لم يخْشْ).

واجتلاب الهاء هو الأجود لسببين:

الأوَّل: أنَّهم كرهوا الإسكان بعد حذف الحرف، قال سيبويه: "وذلك لأنَّهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلـمَّا كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهـوا أن يُسكِّنوا المتحرِّك"[٢].

والثَّاني: أنَّ اللام حُذفت من الفعل، وبقيت حركة ما قبلها دالَّةً عليهـا، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف، فيـذهب الـدَّليل والمـدلول عليه[٣].

ـ وإن كان بقي على حرف واحد –نحو: (عِ) من (وَعَى)– اقتُصر فيـه حال الوقف على أوَّل الجائزين في الحالة السَّابقة فقيل: (عِهْ)[٤]؛ تقويةً للكلمة إذا بقيت على حرف واحد[٥]، ولأنَّه لو قيل: (عِ) من غير هاء لزم الوقف على متحرِّك[٦].

---

(١) ينظر الكتاب ١٥٩/٤، والأصول في النحو ٣٨٢/٢، والمفصل: ٤٧٨، واللبـاب للعكبـري ٢٧٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٠٠/٤، وشرح الشافية له ٢٩٦/٢، وأوضـح المسـالك ٣١٣/٤.

(٢) الكتاب ١٥٩/٤.

(٣) ينظر التصريح ٢٦٥/٥.

(٤) ينظر الكتاب ١٥٩/٤، والمفصل: ٤٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢٩٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٣/٤، وقد ذكر العكبري أنَّ مِن العرب مَن يقف على نحو (عِ) من غير هاء، وهو قليل. ينظر اللباب ٢٧٦/٢.

(٥) ينظر اللباب للعكبري ٢٧٦/٢.

(٦) ينظر التصريح مع هامشه ٢٦٥/٥.

وذهب ابن مالك[١] إلى أنَّ ما كان من الأفعال على حرفين وأحدهما زائد -نحو: (لم تَعِ) و(لا تَق)- اقتُصر فيه على أوَّل الوجهين أيضاً، فيُقال في (لم تَعِ زيداً): لم تَعِهْ، وفي (لا تَق عمراً): لا تَقِهْ، وهذا ظاهر قول سيبويه[٢].

وخالف في ذلك ابن هشام فقال: "وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [٣]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [٤]، بترك الهاء"[٥].

على أنَّ ابن هشام في (شرح القطر) وافق ما ذهب إليه ابن مالك، وذلك حين ساق الشُّروط المتعلِّقة بحذف النُّون من (كان)، وذكر منها: ألَّا تكون موقوفاً عليها، ثُمَّ قال: "لأنَّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتَّى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السَّكت، كقولك:(عِهْ) و(لم يَعِهْ)، فـ(لم يَكُ) بمنزلة (لم يَعِ)؛ فالوقف عليه بإعادة الحرف[٦] الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرفٍ[٧] لم يكن"[٨].

٢٤ـ الاقتصار على تصحيح الواو في نحو: (**صُوَّام**) و(**قُوَّام**).

إذا وقعت الواو عيناً لـ(فُعَّل) جمعاً صحيح اللام فلا تخلو هذه الواو من أن تكون متَّصلةً باللام أو منفصلةً عنها::

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٩.
(٢) الكتاب ٤/١٥٩.
(٣) مريم: ٢٠.
(٤) غافر: ٩.
(٥) أوضح المسالك ٤/٣١٣.
(٦) وهو النُّون.
(٧) وهو هاء السَّكت.
(٨) شرح قطر الندى: ١٣٩.

_ فإن كانت متَّصلةً باللام جاز فيها وجهان[١]:

أحدهما: التَّصحيح، نحو: (صُوَّم)، و(قُوَّم).

والآخر: القلب، نحو: (صُيَّم)، و(قُيَّم).

والتَّصحيح هو الأصل[٢]، وهو أجود الوجهين[٣] وأكثرهما[٤]، وجاز القلب لقرب الواو من الطَّرف، شبَّهوها بالواو في (عُصُوّ) حين قالوا فيها: (عِصِيّ)[٥].

قال المبرِّد: "اعلم أنَّ ما كان من هذا من ذوات الواو فإنَّ الأجود فيه أن تصحَّ الواو وتظهر، وذلك قولك على من قال في جمع (شاهد): (شُهَّد)، وفي (صائم): (صُوَّم)، وفي (قائل): (قُوَّل)، وكذلك جميع هذا الباب، وقد يجوز أن تُقلب الواو ياءً وليس بالوجه[٦]، ولكن تشبيهاً بما اعتلَّت لامه"[٧].

---

(١) ينظر الكتاب ٣٦٢/٤، والمقتضب ٢٦٦/١، والأصول في النحو ٢٦٥/٣، ٣٠٦، والخصائص ٢١٩/٣، والمنصف ٥/٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٤٨٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/١٠، وشرح الشافية للرضي ١٧٣/٣، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤.

(٢) ينظر المقتصد في شرح التكملة ١٤٨٦/٢.

(٣) ينظر المقتضب ٢٦٦/١.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٣٤٨/٤.

(٥) ينظر الكتاب ٣٦٢/٤، والمقتضب ٢٦٦/١، والأصول في النحو ٢٦٥/٣، ٣٠٦، والمنصف ٥/٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٤٨٦/٢.

(٦) ولضعفه يرى ابن الحاجب أنَّه شذوذ. ينظر الشافية مع شرحها للرضي ١٤٣/٣، ١٧٣.

(٧) المقتضب ٢٦٦/١.

ـ وإن كانت منفصلةً عن اللام اقتُصر فيها علـى أوّل الجـائزين فـي الحالة السَّابقة وهو التَّصحيح، نحو: (صُوَّام) و(قُوَّام)، ولا يجوز القلـب لبُعـد الواو عن الطَّرف[١]، وشذَّ قولُ الشَّاعر:

ألَا طرقتْنا ميَّةُ ابْنةُ مُنذرٍ ∴ فما أرَّق النُّـيَّامَ إلَّا سلامُها[٢]

هكذا أنشده ابن الأعرابيِّ: (النُّيَّام)[٣].

وقولُهم: (فلانٌ من صُيَّابة قومه)، أي: من صميم قومـه[٤]، والأصـل: (صُوَّابة)؛ لأنَّه من (صابَ يصُوبُ) إذا نزل -كأنَّ عِرْقه قد ساخ فيهم- فقلبـوا الواو ياءً[٥].

---

(١) ينظر الكتاب ٣٦٢/٤، والمقتضب ٢٦٦/١، والأصول في النحو ٣/ ٣٠٦، والمنصف ٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/١٠، وشرح الشافية للرضي ١٧٣/٣.

(٢) من الطويل، وقد نُسب لذي الرُّمَّة في المنصف ٥/٢، ولأبي النَّجم الكلابي فـي التصـريح ٤٢٢/٥، وورد بلا نسبة في شرح الشافية للرضي ١٤٣/٣، ١٧٣، ٣٨٢/٤.

(٣) ينظر المنصف ٥/٢، وشرح المفصل لابن يعـيش ٩٤/١٠، وشـرح الشـافية للرضـي ٣٨٢/٤.

(٤) ينظر المنصف ٥/٢، والصحاح (صبب) ١٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١٠.

(٥) ينظر المنصف ٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١٠.

الفصل الثَّاني:

الدِّراسة النَّظريَّة للمسائل المقتَصَر فيها على أحد الجائزين.

المبحث الأوَّل: دواعي الاقتصار على أحد الجائزين.

مِن المضامين التي ينبغي إقرارها أنَّ مجيء الشَّيء على وجهين جائزين لا يبعثُ على التَّساؤل كما لو كان مجيئه على واحدٍ منهما؛ فلو قارنَّا بين أَفْعَل التَّفضيل حالَ إضافته إلى معرفة، وأَفْعَل التَّفضيل حالَ إضافته إلى نكرة، لوجدناه في الأوَّل جائزَ التَّوحيد والتَّذكير وجائزَ المطابقة، وأمَّا في الثَّاني فيُقتصر على توحيده وتذكيره، وهذا يبعثُ على سؤالٍ مفادُهُ: لِمَ لَمْ تجُز فيه المطابقة كما جازت في الأوَّل؟

لقد تعدَّدتْ أسباب الاقتصار على أحد الجائزين وأخذتْ في هذا الموضوع وجوهاً مختلفة، تنبثق في عمومها ممَّا تُوجبه القاعدة، وكان من أبرز هذه الأسباب ما يلي:

١ـ تحقُّق الشَّبه:

قد يُحمل الشَّيء على الشَّيء لضربٍ من الشَّبه فيأخذ حكمه، وهذا في كلامهم كثير، ومن أمثلته: أَفْعَل التَّفضيل -كما تقدَّم- فهو حالَ إضافته إلى معرفة تجوز فيه المطابقة، ويجوز فيه التَّوحيد والتَّذكير، نحو: (الزَّيدون أفضل الرِّجال) و(الزَّيدون أفاضل الرِّجال)، وحالَ إضافته إلى نكرة يُقتصر فيه على التَّوحيد والتَّذكير؛ وذلك أنَّه أشبه المجرَّد من (أل) لكونه على معنى (مِن)، فإذا قيل: (الزَّيدون أفضل رجال) فكأنَّ المعنى: الزَّيدون أفضل من جميع الرِّجال[١].

---

(١) ينظر المسألة الرابعة عشرة.

٢ـ زوال الشَّبه:

تقدَّم أنَّ اللفظين قد يتشابهان فيأخذ أحدهما حكم الآخر، وهذا يعني أنَّ زوال الشَّبه يستوجب زوال ذلك الحكم؛ وهذا ظاهرٌ في اسم الفاعل؛ فقد عمِل عمَل المضارع لـمَّا أشبهه، واسمُ الفاعل إذا جُرِّد من (أل) واعتمد على شيء وكان مع هذا دالّاً على الحال أو الاستقبال جاز له في الظَّاهر الذي يليه وجهان؛ أحدهما: إعمال النَّصب، نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمراً)، والآخر: الإضافة، نحو: (زيدٌ ضاربُ عمرٍو)، فإن أُريد به المُضيُّ اقتُصر فيه عند الجمهور على الإضافة، نحو: (زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمس)؛ وذلك أنَّ اسم الفاعل إنَّما عمل بالحمل على المضارع –والمضارعُ إنَّما يدُلُّ على الحال أو الاستقبال– فإذا أُريد به المُضيُّ زال الشَّبه، وأضحى كالجوامد(١).

٣ـ الاختصاص:

الاختصاص في اللغة يعني: إفراد الشَّيء بالشَّيء(٢)، وهو مصطلحٌ يكثر وروده في الأدوات، ومن جُملة هذه الأدوات: أدوات الاستفهام؛ فهي تتفرَّع إلى نوعين: نوعٍ يجوز دخوله على الأسماء والأفعال ويُمثِّله الهمزة، ونوعٍ يُفرد بالأفعال ويُمثِّله باقي الأدوات، ويترتَّب على هذا التَّفريع أنَّ الاسمَ في الاشتغال له حالان: حالٌ يجوز فيها نصبه ورفعه وذلك إذا وقع بعد الهمزة، نحو: (أزيداً رأيته؟) و(أعمرٌو أكرمته؟)، وحالٌ يُقتصر فيها على نصبه وذلك إذا وقع بعد باقي الأدوات كـ(هل) و(متى) وغيرهما؛ لاختصاصها بالفعل، نحو: (هل زيداً رأيته؟) و(متى عمراً لقيته؟)(٣).

---

(١) ينظر المسألة الحادية عشرة.

(٢) جاء في لسان العرب (خصص) ٧/٢٤: "وخصَّصه واختصَّه: أفرده به دون غيره".

(٣) والاشتغال مع (هل) ونحوها مخصوص عند سيبويه بالشِّعر.ينظر المسألة الخامسة.

٤ـ الصَّيرورة كالمَثَل:

قد يتعيَّن أحد الوجهين في اللفظ لصيرورته كالمثل، ويتجلَّى هذا في (حَبَّ)؛ فهي لا تخلو من أن تكون مقرونةً بـ(ذا) أو أن تكون مجرَّدةً منها؛ فإن كانت مجرَّدةً منها كـ(حَبَّ بها)[١] جاز في حائها الفتح والضَّمُّ، وإن كانت مقرونةً بها كـ(حَبَّذا زيد) اقتُصر في حائها على الفتح؛ وذلك أنَّ (حَبَّ) رُكِّبت مع (ذا) فخُفِّفت من ثقل التَّركيب بالفتح وصارا بعد التَّركيب كالمثَل؛ فلم يُضمَّ أوَّل الفعل ولم يحلل محلَّ (ذا) غيرُها من أسماء الإشارة، بل وجبتْ فيهما طريقة واحدة[٢].

٥ـ افتقاد الشَّرط:

قُيِّدت بعض الأحكام بشروطٍ يقضي انعدامها أو انعدام بعضها بالتزام أحد الوجهين، وهذا يسري على كثيرٍ من المسائل، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في (إذَن)؛ فمن شروط إعمالها أن تكون لها الصَّدارة، نحو: (إذن أُحسنَ إليك) في جواب من قال: (سأزورك)، فإذا وقعت بعد عاطفٍ فقيل: (إن تزرني أزرك وإذن أُحسن إليك) كان فيها احتمالان؛ أحدهما: أن تكون معطوفةً على جملة الشَّرط بتمامها، وحينئذٍ يجوز إعمالها باعتبار أنَّها متصدِّرة في جملتها ويجوز إهمالها باعتبار أنَّ ما بعد الواو من تمام ما قبلها، والآخر: أن تكون معطوفةً على جواب الشَّرط فيتعيَّن فيها الإهمال؛ لانتفاء الصَّدارة[٣].

---

(١) من قوله:

فقلتُ اقتلوها عنكُمُ بمزاحِها ∴ وحَبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

ينظر المسألة الثالثة عشرة.

(٢) ينظر المسألة الثالثة عشرة.

(٣) ينظر المسألة الثامنة عشرة.

٦ـ انعدام التَّناسب:

التَّناسب مظهرٌ من مظاهر التَّوافق في العربيَّة، ولعلَّ أشهر مواضعه ما جاء في الأزمنة، كـــ(يوم) و(حين) و(وقت)، فهذه الألفاظ في أصلها معربة، لكنَّها قد تُضاف إلى فعلٍ مبنيٍّ فيجوز فيها البناء للتَّناسب بين اللفظين، نحو: (ما خرجتُ من يومَ أتيتَ)، فإن عُدم التَّناسب بإضافتها إلى فعل معرب اقتُصر فيها عند الجمهور على الإعراب، نحو: (أقوم حين تقوم)[١].

٧ـ زوال المقتضي:

قد يعرِض للفظ ما يقتضي جواز مجيئه على حكمٍ آخرَ غيرِ الحكم الذي يكون عليه أصالةً، ويظهر ذلك بالمقارنة بين نصب (لغات) و(سنوات) في مذهب هشام وثعلب ؛ فأمَّا (لغات) فيجوز في نصبه عندهما وجهان؛ أحدهما: الكسر وهو الأصل، والآخر: الفتح؛ جبراً لِما فاته من حذف لامه، وأمَّا (سنوات) فيُقتصر فيه عندهما على الكسر؛ لأنَّ لامه تُردُّ حال الجمع، فزال السَّبب المقتضي جواز الفتح[٢].

---

(١) ينظر المسألة العاشرة.

(٢) ينظر المسألة الأولى.

المبحث الثَّاني

أثر الاقتصار على أحد الجائزين في درْء المخالفة:

ذكرتُ في تمهيد هذا البحث أنَّ الاقتصار على أحد الشّيئين يعني الاكتفاء به على سبيل الوجوب، إذ التَّجاوزُ به إلى الثَّاني منهما قد يترتَّب عليه مخالفة، ومن هذه المخالفات ما يلي:

١ـ توارد عاملين على معمول واحد:

توارد عاملين على معمول واحد مخالفةٌ وصفها بعض النَّحويِّين بالمحال[١]، وذلك أنَّ العوامل النَّحويَّة كالمؤثِّرات الحقيقيَّة، والأثر الواحد الذي لا يتجزَّأ لا يصدر عن مؤثِّرين مستقلَّين[٢]، ولهذا فرَّق البصريُّون في باب (إنَّ) بين المعطوف على اسمها في نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً) والمعطوف في نحو: (إنَّ زيداً وعمراً قائمان)؛ فالأوَّل يجوز فيه النَّصب والرَّفع، والثَّاني يُقتصر فيه على النَّصب؛ لأنَّك إذا رفعتَ فقلتَ: (إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان) وجب أن يكون (قائمان) معمولاً لـ(إنَّ) من حيث إنَّه خبر عن (زيد)، ومعمولاً للابتداء من حيث إنَّه خبر عن (عمرو)، فيجتمع عاملان على معمول واحد، وهو لا يجوز[٣].

٢ـ توارد حرفين بمعنى واحد:

يرى ابن جنِّي[٤] أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، وهذا يعني أنَّ توارد حرفين بمعنى واحد يناقض الغرض الذي وُضعت له

---

(١) ينظر الإنصاف ١٨٧/١.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٤.

(٣) ينظر المسألة الثالثة.

(٤) الخصائص ٢٧٣/٢.

الحروف، فلا وجه للجمع بينهما[١]، ومن هنا ذهب الجمهور إلى أنَّ (كي) في نحو: (جئت كي أتعلَّم) تختلف عنها في نحو: (جئت لكي أتعلَّم)؛ فالأُولى يجوز أن تكون جارَّة وأن تكون مصدريَّة، وأمَّا الثَّانية فيُقتصر على كونها مصدريَّة، إذ لو جاز أن تكون جارَّة لدخل حرف الجرِّ على مثله[٢].

٣ـ توارد حرفين بلفظ واحد:

قد تُفضي الحروف المتماثلة بتواليها إلى ثقلٍ في النُّطق وركاكةٍ في الكلام، ويتَّضح ذلك بالنَّظر في (أنْ)؛ فهي إذا وقعت بعد لام التَّعليل وكان الفعل بعدها غير مسبوقٍ بـ(لا) جاز فيها الإضمار والإظهار، نحو: (جئت لأتعلَّم) و(جئت لأن أتعلَّم)، وإن كان الفعل بعدها مسبوقاً بـ(لا) اقتُصر فيها على الإظهار، نحو قوله تعالى:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾، ولا يجوز الإضمار؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى توالي مثلين من غير إدغام، وهما لام التَّعليل ولام (لا)[٣].

٤ـ مجيء الحرف صلةً للحرف:

من القواعد المسلَّمة أنَّ الحرف لا يقع صلةً للحرف[٤]، ولو أدَّى أحد الجائزين إلى هذا عُدل عنه، ومن أمثلة ذلك:ما جاء في (خلا) و(عدا)؛ فهما لفظان لا يخلوان من أن يكونا مجرَّدين من (ما) أو مسبوقين بها؛ فإن جُرِّدا من (ما) جاز فيهما أن يكونا فعلين، نحو: (حضر القوم خلا زيداً، وعدا زيداً)، وأن يكونا حرفي جرٍّ، نحو:(حضر القوم خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ)، وإن سُبقا بـ(ما)

(١) ينظر الأشباه والنظائر ٣٣٩/١.
(٢) ينظر المسألة التاسعة عشرة.
(٣) ينظر المسألة العشرون.
(٤) ينظر اللباب للعكبري ٣٠٨/١.

اقتُصر على كونهما فعلين؛ لأنَّ جعلهما حرفين يترتَّب عليه أن يقعا صلةً لـ(ما)، والحرف لايقع صلةً للحرف(١).

٥ـ الإخلال بالرِّتبة:

المراد بالرِّتبة: الموقع الذي تكون فيه الكلمة من التَّركيب(٢)، وهي من الجوانب التي دَرَأَ النَّحويُّون مخالفتها، ومن أمثلة ذلك: المستثنى في نحو: (ما قام أحدٌ إلَّا زيداً)؛ فهو يجوز فيه النِّصب كما في المثال، ويجوز فيه الرَّفع على الإتباع فيُقال: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ)، فإن قُدِّم فقيل: (ما قام إلَّا زيداً أحدٌ) اقتُصر على نصبه، ولا يجوز الرَّفع على الإتباع(٣)؛ لأنَّ في ذلك تقديماً للتَّابع على المتبوع(٤).

٦ـ الإخلال بالبنية:

ربَّما يسري على اللفظ من الحذف والتَّغيير ما ينقله لبنيةٍ أخرى تدُلُّ على التَّكسير أو التَّصغير أو غير ذلك من البِنى ذات الدلالات المختلفة، وتقتضي القاعدة الصَّرفيَّة أنَّ اللفظ إذا كُسِّر أو صُغِّر وحُذف من حروفه شيء نحو: (سفرجل) جاز فيه أن يُقال: (سفاريج وسُفَيرِيج) بتعويض المحذوف ياءً ساكنةً قبل الآخر، وجاز أن يُقال: (سفارج وسُفيرِج) من غير تعويض، فإذا جيء إلى نحو:(احْرِنْجَام) اقتُصر فيه على ثاني الوجهين فقيل:(حُريجِيم)، ولا يُعوَّض؛ لأنَّ في التَّعويض إخلالاً بالبنية؛ لوجود ياء مكان ياء التَّعويض، وهي الياء المنقلبة عن الألف(٥).

---

(١) ينظر المسألة الثامنة.

(٢) ينظر دور الرتبة في الظاهرة النحوية: ٢.

(٣) ذكر ابن جنِّي أنَّ الرَّفع يجوز في لغة ضعيفة . ينظر الخصائص٣/٨٥.

(٤) ينظر المسألة السابعة.

(٥) ينظر المسألة الحادية والعشرون.

٧ـ عدم النَّظير:

إذا جاء اللفظ على وجهين وصار مع أحدهما على بناءٍ مهملٍ ليس له نظير اقتُصر على الآخر منهما، وهذا يظهر بالمقارنة بين ترخيم (حارث) وترخيم (حِذْرية) اسماً؛ فـ(حارث) يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: (يا حارِ) على لغة مَن ينوي ثبوت المحذوف، والآخر: (يا حارُ) على تقدير التَّمام، وأمَّا (حِذْرية) فيُقتصر فيه على أوَّل الوجهين فيُقال: (يا حِذْريَ)؛ لأنَّه لو رُخِّم على تقدير التَّمام لقيل: (يا حِذْريْ)، فيكون على (فِعْليْ)، وهو مهملٌ وضعاً[١].

٨ـ الوقف على متحرِّكٍ بالحركة:

من سنن العرب في كلامها أنَّها لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرِّك[٢]، وفي هذا الصَّدد نجد تبايناً في الوقف على ما كان من الأفعال مُعَلَّ الآخر كـ(اخشَ) و(عِ)؛ فأمَّا (اخشَ) فيجوز أن تُجتلب له هاء السَّكت ويجوز أن تُترك، فيُقال: (اخشَهْ) و(اخشْ)، وأمَّا (عِ) فيُقتصر فيه على اجتلاب الهاء؛ لأنَّها لو تُركت فقيل: (عِ) لزم الوقف عليه بالحركة، وهذا خلاف ما درجتْ عليه أكثر العرب[٣].

---

(١) ينظر المسألة السادسة عشرة.

(٢) ينظر الصاحبي في فقه اللغة: ١٨.

(٣) ينظر المسألة الثالثة والعشرون.

المبحث الثَّالث

الخروج عن القاعدة فيما اقتُصر عليه من الجائزين.

ذكرتُ فيما تقدَّم أنَّ عدم التَّقيُّد بأحد الوجهين قد يترتَّب عليه مخالفة، لكن يُوجد من موادِّ اللغة وتعبيراتها ما ظاهرُهُ التَّوسُّع في المسألة، وأنَّ قصر اللفظ على أحد الوجهين غير واجب، بل يمكن مجيئه عليهما، وربَّما يُخلَف الأمر؛ فيكون الاقتصار على الآخر منها، جرْياً على ما ورد في ذلك من نصوصٍ لا يمكن تجاهلها أو صرْف النَّظر عنها، وقد تباينت مواقف النَّحويِّين تجاه هذه المسألة؛ فمنهم مَن أقرَّ هذه النُّصوص وجعلها معتَمَداً له في عضْد مذاهبَ مناقضة، ومنهم مَن أجاب عنها بما يحفظ اطِّراد القاعدة، وكانت هذه الأجوبة تعود في كثيرٍ منها إلى ما يلي:

١ـ التَّخصيص بالشِّعر:

تُشكِّل الأشعار أحد الرَّوافد المهمَّة التي عوَّل عليها النَّحويُّون في تأصيل القواعد وبناء الأحكام، ولـمَّا كان الاستقراء الذي اتَّبعوه في جمعها فطريّاً ناقصاً [(١)]كان من الطَّبعيِّ أن يأتي من أساليب العرب وأشعارهم ما يكون مخالفاً لها، وهذا ظاهرٌ في الفاعل؛ فمذهب الجمهور فيه: أنَّه إذا كان حقيقيَّ التَّأنيث، وفُصل بينه وبين فعله بغير (إلَّا) جاز في الفعل المسند إليه وجهان؛ أحدهما: إثبات التَّاء، نحو: (حضرت القاضي امرأة)، والآخر: حذفها، نحو: (حضر القاضي امرأة)، وإن كان الفصل بـ(إلَّا) اقتُصر في الفعل على حذف التَّاء، نحو: (ما حضر إلَّا امرأة)، وقد خرج عن هذا قول الشَّاعر:

ما برِئتْ من ريبةٍ وذمٍّ ∴ في حربِنا إلَّا بناتُ العمِّ

---

(١) قال ابن فارس: "قال بعض الفقهاء: (كلام العرب لا يحيط به إلَّا نبيٌّ)، وهذا كلامٌ حريٌّ أن يكون صحيحاً، وما بلغنا أنَّ أحداً ممَّن مضى ادَّعى حفظ اللغة كلِّها" الصاحبي: ٢٤.

فقد ثبتت التَّاء مع الفصل بـ(إلَّا)، وهذا جائزٌ عند ابن مالكٍ وابن هشام، وخصَّه الجمهور بالشِّعر(١).

٢ـ الحمل على الشُّذوذ:

الشُّذوذ في اللغة يعني: الانفراد(٢)، وهو بمدلوله يُوحي بقلَّة الشَّيء وخروجه عن الكثير، وقد أجاب به النَّحويُّون عن بعض النُّصوص التي ندَّتْ في ظاهرها عمَّا عليه القاعدة، ولعلَّ من المسائل التي ظهر فيها هذا الجواب: مسألة الواو الواقعة عيناً لـ(فُعَّل) جمعاً صحيح اللام؛ فهي لا تخلو من أن تكون متَّصلةً باللام أو منفصلةً عنها؛ فإن كانت متَّصلةً باللام جاز فيها التَّصحيح والقلب، نحو: (صُوَّم) و(صُيَّم)، وإن كانت منفصلةً عنها اقتُصر فيها على التَّصحيح، نحو: (صُوَّام)، وقد خرج عن هذا قولهم: (فلانٌ من صُيَّابة قومه) – مِن (صاب يصُوب) – وقول الشَّاعر:

أَلَا طرقَتْنا ميَّةُ ابْنةُ مُنذِرٍ ∴ فما أرَّق النُّيَّامَ إلَّا سلامُها

فقد قُلبت الواو في الموضعين مع فصلها عن اللام(٣).

قال ابن يعيش: "وكلاهما شاذٌّ من جهة القياس والاستعمال؛ أمَّا الاستعمال فظاهر القِلَّة، وأمَّا القياس فلأنَّه إذا ضعف القلب مع المجاورة في نحو(صُيَّم) و(قُيَّم)كان مع التَّباعد أضعف"(٤).

---

(١) ينظر المسألة الرابعة.

(٢) جاء في الصحاح: (شذذ) ٥٦٥/٢: "شذَّ عنه يشُذُّ ويشِذُّ شُذُوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذٌّ".

(٣) ينظر المسألة الرابعة والعشرون.

(٤) شرح المفصل ٩٤/١٠.

٣ـ التَّأويل:

التَّأويل أحد المسالك التي عمد إليها النُّحاة في سبيل صَوْن اطَّراد القاعدة، وذلك بحمل النُّصوص المخالفة على وجوهٍ لا تُعارضها، ومن أمثلته: أنَّ سيبويه وطائفةً من المحقِّقين ذهبوا إلى أنَّ اسم الفاعل إذا تلاه مفعوله فلا يخلو ذلك المفعول من أن يكون ظاهراً أو ضميراً؛ فإن كان ظاهراً جاز فيه وجهان؛ أحدهما: النَّصب بمقتضى المفعوليَّة، نحو: (هؤلاء مكرمون زيداً)، والآخر: الجرُّ بمقتضى الإضافة، نحو: (هؤلاء مكرمو زيدٍ)، وإن كان ضميراً نحو(هؤلاء مكرموك) اقتُصر فيه على الجرِّ، وقد خرج عن هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾؛ حيث نُصب المعطوف على الضَّمير، فعُلِم أنَّ الضَّمير محلُّه النَّصب، وهذا يتَّفق مع ما جنح إليه الأخفش وهشام؛ فقد ذهبا إلى أنَّ الضَّمير بعد اسم الفاعل لا يُقتصر فيه على الجرِّ -كما يرى سيبويه والمحقِّقون- وإنَّما يقتصر فيه على النَّصب، فالمذهبان متباينان، وأُجيبَ بأنَّ الآية على إضمار النَّاصب، والتَّقدير: ونُنجِّي أهلَكَ، وقيل: إنَّ (أهلَكَ) معطوف على موضع الكاف(١).

(١) ينظر المسألة الثانية عشرة.

المبحث الرَّابع

الخلاف في أحد الجائزين، أو في المقتَصَر عليه منهما.

يأتي الخلاف في هذا الموضوع على وجهين:

١ـ خلاف في أحد الجائزين، وهو على نوعين:

أحدهما: خلافٌ في إثبات أحد الجائزين: ومن أمثلته: أنَّ هشاماً وثعلباً أجازا في نصب (ثُبات) و(لُغات) ونحوهما – ممَّا لم تُردّ لامه حال الجمع – وجهين؛ أحدهما: الكسر وهو الكثير، والآخر: الفتح، وخالف البصريُّون في الثَّاني؛ فذهبوا إلى أنَّ ما جُمع بألفٍ وتاءٍ يُنصب بالكسرة مطلقاً(١).

والثَّاني: خلافٌ في الأولى من الجائزين: كما في اسم الفاعل إذا جُرِّد من (أل) واعتمد على شيء، فعند دلالته على الحال أو الاستقبال يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: إعمال النَّصب، والآخر: الإضافة، وأولى الوجهين عند سيبويه: إعمال النَّصب، وعند الكسائيِّ: الإضافة، وقيل: الإعمال والإضافة عنده سواء.

ويترتَّب على هذا الخلاف أنَّ اسم الفاعل في حال دلالته على المُضيِّ يُقتصر فيه على أضعف الجائزين عند سيبويه وهو الإضافة، وأمَّا الكسائيُّ فليس في مذهبه اقتصار؛ لأنَّه يُجيز الوجهين في اسم الفاعل على اختلاف دلالته(٢).

---

(١) ينظر المسألة الأولى.

(٢) ينظر المسألة الحادية عشرة.

٢ـ خلافٌ في المقتَصَر عليه من الجائزين:

وهذا كثير، ومن أمثلته: أنَّ العلم الثُّلاثيَّ المؤنَّث إذا كان ساكن الوسط كـ(هند) جاز فيه عند الجمهور وجهان؛ أحدهما: الصَّرف، والآخر: منع الصَّرف، فإن كان متحرِّك الوسط كـ(سَقَر) اقتُصر فيه على المنع، وهذا خلاف ما يراه ابن الأنباريِّ؛ فقد ذهب إلى أنَّ (سَقَر) ونحوه لا يُقتصر فيه على المنع، بل يجوز فيه ما جاز في (هند) من الصَّرف ومنعه(١).

(١) ينظر المسألة السابعة عشرة.

المبحث الخامس

مستوى المقتَصر عليه من الجائزين.

لا يخلو الجائزان من أن يكون أحدهما أقيس الوجهين، أو أضعفهما، أو مستوياً مع الآخر، ويترتَّب على هذا أنَّ المقتَصَر عليه منهما على ثلاثة مستويات:

الأوَّل: أن يكون المقتَصَر عليه هو أقيس الجائزين، والمراد بأقيس الجائزين: أقواهما وأكثرهما، ومن أمثلة ذلك: (أسْوَد) و(جَدْوَل)؛ فهما عند التَّصغير يجوز فيهما وجهان؛ أحدهما: (أُسَيِّد) و(جُدَيِّل)بقلب الواو ياءً وهو الأقيس، والآخر: (أُسَيْوِد) و(جُدَيْوِل) بإظهار الواو، فإذا جيء إلى نحو: (مَقام) و(عَجُوز) اقتُصر فيهما على أوَّل الوجهين وهو القلب، فقيل: (مُقَيِّم) و(عُجَيِّز)[1]، قال ابن جنِّي: "وذلك أنَّ العُرْف والعادة إذا أُريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتَصَر عليه هو أقيسهما فيه؛ ألَا تراك تقول في تحقير (أسْوَد) و(جَدْوَل): (أُسَيِّد) و(جُدَيِّل)، وتُجيز من بعدُ الإظهار وأن تقول: (أُسَيْوِد) و(جُدَيْوِل)، فإذا صرتَ إلى باب (مَقام) و(عَجُوز) اقتصرتَ على الإعلال البتَّة فقلت: (مُقَيِّم) و(عُجَيِّز)، فأوجبتَ أقوى القياسين لا أضعفهما، وكذلك نظائره"[2].

الثَّاني: أن يكون المقتَصَر عليه هو أضعف الجائزين، وهذا عكس المستوى المتقدِّم، وهو من نقض العادة للضَّرورة[3]، ومن أمثلته: الوصف في نحو: (فيها رجلٌ قائمٌ)؛ فهو لا يخلو من أن يتأخَّر عن صاحبه -كما في

---

(١) ينظر المسألة الثانية والعشرون.

(٢) الخصائص ٢/٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) ينظر الخصائص ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

المثال- أو أن يتقدَّم عليه؛ فإن تأخَّر عنه جاز فيه وجهان؛ أحدهما: الرَّفع على الإتباع، والآخر: النَّصب على الحال وهو ضعيف، وإن تقدَّم عليه اقتُصر فيه على ثاني الوجهين وهو النَّصب فقيل: (فيها قائماً رجلٌ)[١]، وقريبٌ من هذا نحو: (ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ)[٢]، قال ابن جنِّي: "وكذلك القول في قولنا: (ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ) في إيجاب نصبه، وقد كان النَّصب لو تأخَّر (زيد) أضعف الجائزين فيه إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيداً)، الحالُ فيهما[٣] واحدة، وذلك أنَّك لـمَّا لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلتَ به للضَّرورة إلى النَّصب الذي كان جائزاً فيه متأخِّراً"[٤].

الثَّالث: أن يكون المقتَصَر عليه من الجائزين مستوياً مع الآخر، وهذا نادر، ولم يُشر إليه ابن جنِّي، ومن أمثلته: الوصف في نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟)؛ إذ يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مبتدأً وما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، والآخر: أن يكون خبراً مقدَّماً وما بعده مبتدأً مؤخَّراً، وهذن الوجهان ليس أحدهما بأولى من الآخر، بل هما مستويان[٥]، ويُقتصر على الثَّاني منهما في نحو: (أقائمان الزَّيدان؟) و(أقائمون الزَّيدون؟)[٦].

---

(١) ينظر المسألة التاسعة.

(٢) ينظر المسألة السابعة.

(٣) الضمير في (فيهما) يعود إلى الوصف في نحو: (فيها رجلٌ قائماً)، والمستثنى في نحو: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيداً).

(٤) الخصائص ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) ذكرتُ عِلَّة ذلك في المسألة الثانية.

(٦) ينظر المسألة الثانية.

وأغلبُ مسائل هذا الموضوع ممَّا يُنصُّ فيه على أقيس الوجهين أو أضعفهما، فيُقال: وهذا هو الكثير(١)، أو وهو الأرجح(٢)، أو وهو الغالب(٣)، أو وهو الأجود(٤)، أو يُقال: وهذا قليل(٥)، أو وهو ضعيف(٦).

وفي المقابل يأتي من المسائل ما يُساق فيها الجائزان دون وصف، وربَّما يُشار إلى أنَّ أحدهما غير ممتنع أو غير لازم، وهذا يُوحي أنَّ مستواه أقلَّ من الآخر، ومن أمثلة ذلك: (سفرجل)؛ فعند تكسيره أو تصغيره يجوز أن يُقال: (سفارج) و(سُفَيرِج)، ويجوز: (سفاريج) و(سُفَيرِيج) بالتَّعويض ياءً(٧)، قال المبرِّد: "والعِوض أن تقول في تصغير (سفرجل): (سُفَيرِيج)، وفي الجمع: (سفاريج)، فتجعل هذه الياء عوضاً ممَّا حذفتَ، ودليلاً على أنَّك حذفتَ من الاسم شيئاً، فهذا غير ممتنع"(٨)، وقال الأشموني: "وعُلم من قوله(٩): (وجائزٌ)(١٠) أنَّ التَّعويض غير لازم"(١١).

---

(١) ينظر المسألة الأولى.
(٢) ينظر المسألة العاشرة.
(٣) ينظر المسألة الرابعة عشرة.
(٤) ينظر المسألة الثانية والعشرون.
(٥) ينظر المسألة الثامنة.
(٦) ينظر المسألة التاسعة.
(٧) ينظر المسألة الحادية والعشرون.
(٨) المقتضب ٢٥٧/١.
(٩) أي: ابن مالك.
(١٠) من قول ابن مالك:
وجائزٌ تعويضُ (يا) قبل الطَّرفْ إن كان بعضُ الاسمِ فيهما انحذفْ
الألفية: ١٦٨.
(١١) شرح الألفية مع حاشية الصبان ٢٢٣/٤.

الخاتمة:

أُدوِّنُ في هذه الخاتمة أهمَّ ما توصَّلتُ إليه من نتائج:

١ــ الاقتصار في اللغة يعني: الاكتفاء، وهذا هو المعنى الذي بُنيت عليه فكرة هذا البحث؛ فأنت إذا اقتصرتَ على أحد الجائزين فقد اكتفيتَ به من غير أن تتجاوزه إلى غيره.

٢ــ الاقتصار على نوعين: اقتصار تقتضيه الصَّنعة وهو المراد، واقتصار تعتزمه العرب والقياس يبيح غيره.

٣ــ الاقتصار مصطلحٌ استعمله ابن جنِّي في كتابه(الخصائص)، وهو مصطلحٌ لم يشع عند النَّحويِّين في مسائل البحث بهذا اللفظ، وإنَّما كان يُفهم من كلامهم.

٤ــ تعدَّدت أسباب الاقتصار على أحد الجائزين وأخذت في ذلك وجوهاً مختلفةً، لكنَّها تنبثق في عمومها من منبعٍ واحد، وهو ما تقتضيه القاعدة.

٥ــ تبيَّن من هذه الدِّراسة أنَّ أحد الجائزين قد يُلتزم به لدرء ما يترتَّب على الثَّاني منهما من مخالفات، كتوارد عاملين على معمول واحد، وتوارد حرفين بمعنى واحد، ومجيء الحرف صلةً للحرف...إلخ.

٦ــ ربَّما يردُ من السَّماع ما ظاهرُهُ التَّوسَّعُ في المسألة، وأنَّ اللفظ لا يجب قصره على أحد الوجهين، بل يجوز مجيئه عليهما، اعتماداً على ما ورد في ذلك من نصوص.

٧ــ اتَّضح من هذا البحث أنَّ كثيراً من مسائل الاقتصار ممَّا وقع فيه الخلاف بين النَّحويِّين، وأنَّ الخلاف يكون تارةً في أحد الجائزين، وتارةً يكون في المقتَصَر عليه منهما.

٨ ــ يأتي الاقتصار على ثلاثة مستويات: اقتصار على أقيس الجائزين، واقتصار على أضعفهما، واقتصار على وجهٍ يستوي مع الوجه الآخر، وقد أشار ابن جنِّي إلى المستويين الأوَّل والثَّاني، ولم يُشر إلى الثَّالث منها.

٩ ــ ذكر ابن جنِّي أنَّ العرُف والعادة إذا أُريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون الاقتصار على أقيسهما، وهذا ما درجتْ عليه أكثر مسائل البحث(١)، إلَّا أنَّه قد يُوجد من مُوجبات الصَّنعة ما يقتضي الاقتصار على أضعفهما، وهذا واردٌ في بعض المسائل(٢).

تلك أهمُّ نتائج البحث، والحمد لله أوَّلاً وآخراً.

(١) ينظر مثلاُ: المسألة الأولى، والثالثة، والخامسة، والثامنة، والعاشرة، والرابعة عشرة، والسادسة عشرة، وغيرها.

(٢) كالمسألة الرابعة، والسادسة، والسابعة.

ثبت المصادر والمراجع

_القرآن الكريم.

_ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ_١٩٨٧م.

_إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمّى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للشيخ أحمد بن محمد البنا، حقّقه وقدَّم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب –بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية –القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ_١٩٨٧م.

_ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

_ أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ_ ١٩٥٧م.

_ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.

_ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.

_ ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخُلاصة في النحو، لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، حقّقها وخدمها الدكتور سليمان ابن عبد العزيز العيوني، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

_ أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ _٢٠٠٣ م.

_ الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

_ البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه الدكتور عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ_ ١٩٩٢م.

_ البسيط في شرح الكافية، لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

_ التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض.

_ التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى١٤١٨هـ_١٩٩٧م.

_تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قرظه الدكتور عبد الحي الفرادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ_١٩٩٣م.

_ تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، دراسة وتحقيق الدكتور معيض العوفي، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.

_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م.

_ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عُني بتصحيحه أوتو برتزل.

_ الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.

_ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف، دار الفكر.

_ حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الأشموني علي ابن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك، حقّقه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.

_ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.

_ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

_ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ_٢٠١١م.

_ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم.

_ ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر.

_ ديوان جميل بثينة، جمعه وحقّقه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ_١٩٩٢م.

_ ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

_ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

_ ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح عبد الصمد، دار صادر، بيروت.

_ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد نعيم بربر، دار الكتب العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ_ ٢٠٠٩م.

_ ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ_ ١٩٦٥م.

_ السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

_ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ_١٩٨٥م.

_ سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

_ شرح ألفية ابن معط، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.

_ شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي؛ تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ_١٩٩٠م.

_ شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ابن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٧م.

_ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح،إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العراق، ١٤٠٠هـ_١٩٨٠م.

_ شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

_ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقّقه وضبط غريبه وشرح مبهمه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

_ شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.

_ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

_ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٤م.

_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ_١٩٨٠م.

_ شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ_١٩٦٣م.

_ شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حقّقه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م.

_ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق الدكتور فهمي أبو الفضل، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة١٤٣٥ هـ_٢٠١٣م.

_ شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب –بيروت، مكتبة المتنبي– القاهرة.

_ شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمرو بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ_ ١٩١٤م.

_شرح المقرب المسمى التعليقة، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م.

_ شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحقّقه عادل سليمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١١ هـ_ ١٩٩٠م.

_ الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.

_ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ_ ١٩٩٧م..

_ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

_ العلل في النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر –بيروت، دار الفكر– دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ_٢٠٠٠م.

_ الفصول الخمسون لابن معط زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

_ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

_ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ_١٩٧٤م.

_اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ_١٩٩٢م.

_ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، -بيروت، دار الفكر- دمشق ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.

_ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

_ اللمع، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، حقّقه فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

_ ما ينصرف ومالا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ_١٩٩٤م.

_المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

_ المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ_٢٠٠٠م.

_ المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م.

_ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.

_ المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ_٢٠٠٤م.

_ المساعد على تسهيل الفوائد، شرحٌ لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.

_ مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، حقّقه وعلّق عليه ياسين محمد السوّاس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ_٢٠٠٢م.

_ معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ_ ١٩٩٠م.

_ معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.

_ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.

_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، حقّقه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م.

_ المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

_ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.

_ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، دار الرشيد ١٩٨٢م.

_ المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.

_ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ_١٩٩٤م.

_ المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ_١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١.	الملخص	٥٢٢١
٢.	Abstract	٥٢٢٢
٣.	المقدِّمة.	٥٢٢٣
٤.	التمهيد: وفيه ثلاثة عناصر:	٥٢٢٧
٥.	١ـ مصطلح الاقتصار.	٥٢٢٧
٦.	٢ـ مصطلح الجائزين.	٥٢٢٧
٧.	٣ـ مصطلح الصَّنعة.	٥٢٢٧
٨.	الفصل الأوَّل: عرْض المسائل المقتَصَر فيها على أحد الجائزين.	٥٢٢٨
٩.	الفصل الثَّاني: الدِّراسة النَّظريَّة للمسائل المقتَصَر فيها على أحد الجائزين، وفيه خمسة مباحث:	٥٢٦٦
١٠.	المبحث الأوَّل: دواعي الاقتصار على أحد الجائزين.	٥٢٦٦
١١.	المبحث الثَّاني: أثر الاقتصار على أحد الجائزين في درْء المخالفة.	٥٢٧٠
١٢.	المبحث الثَّالث: الخروج عن القاعدة فيما اقتُصر عليه من الجائزين.	٥٢٧٤
١٣.	المبحث الرَّابع: الخلاف في أحد الجائزين، أو في المقتَصَر عليه منهما.	٥٢٧٧
١٤.	المبحث الخامس: مستوى المقتَصَر عليه من الجائزين.	٥٢٧٩
١٥.	الخاتمة.	٥٢٨٢
١٦.	قائمة المراجع و المصادر	٥٢٨٤
١٧.	فهرس الموضوعات	٥٢٩٥